

# خُطُورَة نَفْرَ الْمَرِيم

تأليف

أحمد بن عمر بازمول



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ وَالْتَّوْزِيْعُ  
الْجَرِيْانُ



# خطورة

نقد الحدیث

تألیف

أحمد بن عمر بازمول

جُمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِيَّةِ  
الْإِمْپِرِيَّةِ



رقم الإيداع

٢٠٠٥ / ٢٠٥٩١

مَدْجَلِيسٌ لِلشِّرْقِ وَالتَّوزِيعِ الْعَرَبِيِّ

شارع السيدة الإفريقية، باب الوادي، الجزائر، هاتف: 021 96 63 12 / 021 96 77 00 فاكس: 021 96 61 00

موقعنا على الإنترنت: <http://www.madjaliss.com>

E-mail: [info@madjaliss.com](mailto:info@madjaliss.com)

٢٨ ش. منشية التحرير - عين شمس الشرقية - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تلفون: ٦٤٢٢٣٢٣ - ٦٣٦٣٧٨٦



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا يُضْلِلُهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿إِنَّمَا يَنْهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَ�يِّهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا يَنْهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْضَ حَمَّ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا يَنْهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُضْلِلُنَّ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>.

ألا وإنَّ أصدقَ الكلامَ كلامُ اللهِ وَخَيْرُ الْهَدِيَّ هَدِيُّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرُّ الأمورَ محدثاتُها وكلَّ محدثةَ بدعةٍ وكلَّ بدعةَ ضلالَةٍ وكلَّ ضلالَةَ فِي النَّارِ. أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الذَّبَّ وَالدِّفاعَ عَنِ السَّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى الدَّهْلِي سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى: الذَّبُّ عَنِ السَّنَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: قَلْتُ لِيَحْيَى: الرَّجُلُ يَنْفَقُ مَالَهُ وَيَتَعَبُ نَفْسَهُ وَيَجَاهُهُ؛ فَهُذَا أَفْضَلُ مِنْهُ؟

قَالَ: نَعَمْ بِكَثِيرٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) آل عمران: (١٠٢).

(٢) النساء: (١).

(٣) الأحزاب: (٧٠ - ٧١).

(٤) أخرجه أبوذر الحروي في ذم الكلام (٤/٢٥٤ رقم ١٠٨٩).

## خطورة نقد الأحاديث

وإنَّ من المتفق عليه بين المسلمين الأوَّلين كافَّةً: أنَّ السُّنَّة النَّبُوَّية هي المرجع الثاني في الشرع الإسلامي، في كُلِّ نواحي الحياة من أمور غيَّبية اعتقادية أو أحكام عملية أو سياسية أو تربوية، وأنَّه لا يجوز مخالفتها في شيءٍ من ذلك؛ لرأي أو اجتهاد أو قياسٍ<sup>(١)</sup>.

وليس لأحد اختيارٍ إذا جاءت سُنَّة الرَّسُول ﷺ قال تعالى: «وَمَا كَانَ لِؤْمِنْ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا»<sup>(٢)</sup>.

ومن خالف أمره متعمِّدًا فقد هلك قال تعالى: «فَلَيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»<sup>(٣)</sup>.

ومن تمسك بالقرآن الكريم والسُّنَّة النَّبُوَّية من يضلُّ أبداً فعن أبي هريرة رض قال النبي ﷺ: «تَرَكْتُ فِيْكُمْ شَيْئَنِ لَنْ تَضْلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنْنَتِي وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْمَوْضَعَ»<sup>(٤)</sup>.

وإنَّ السُّنَّة النَّبُوَّية هي وحْيٌ من الله - عزَّ وجلَّ - قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا يُوَشِّكُ رَجُلٌ شَبِيعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرَّمُوهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام (٢٣) للألباني.

(٢) الأحزاب: (٣٦).

(٣) النور: (٦٣).

(٤) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٩٣). والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (١/٥٦٦ رقم ٢٩٣٧). وانظر الصحيحة (٤/٣٥٥ رقم ١٧٦١).

(٥) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٤/١٣٠، ١٣٢) وأبو داود في السنن (٥/١٠ رقم ٤٦٠٤) والترمذني في السنن (٥/٣٧ رقم ٢٦٦٤) من حديث المقدم بن معدى كرب رض. والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/٨٧٠ رقم ٣٨٤٨).

## ٦- خطورة نقد الأحاديث

لـ **كتاب** ٥ جـ

سببا اختيار الموضوع:

وقد وقفت على بعض المقالات والتصرفات والتصريحات من بعض طلاب العلم - أصلحني الله وإياهم - يردون فيها أحاديث الرسول ﷺ بكل جرأة وإقدام. ولا شك أن هذا موضوع خطيرٌ وقول عظيمٌ ومسألةٌ مهمةٌ تتعلق بجملة - ليست بالقليل - من أحاديث نبينا محمد ﷺ الواردة في أبواب الدين المختلفة. وقد بحثت عن كتاب فيه رد هذا المنهج الخطير فلم أجده إلا كلمات وقواعد متournée في كتب أهل العلم.

ومن هنا: اختارت الكتابة في هذا الموضوع؛ لبحث السنة المنهجية بمرحلة الدكتوراه في مادة دفاع عن السنة النبوية.

تسمية البحث:

وسماه: «خطورة نقد الحديث».

خطة البحث:

وقد جعلت البحث في مقدمة وبابين وخمسة فصول وخاتمة وفهارس علمية.  
المقدمة: تشتمل على اسم الموضوع وأهميته والخطوة والمنهج في كتابة البحث.  
الباب الأول: (مفهوم النقد عند المحدثين بإيجاز).

الفصل الأول: تعريف نقد الحديث والكتب المؤلفة فيه.  
الفصل الثاني: قواعد في النقد عند المحدثين.

الباب الثاني: (نقد الحديث بين القبول والرد).

الفصل الأول: خطورة نقد الحديث.

الفصل الثاني: نقد الحديث المقبول.

الفصل الثالث: نقد الحديث المردود.

## **خطورة نقد الأحاديث**

الخاتمة: وتشتمل على نتائج وتوصيات.

الفهرس:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الموضوعات.

منهجي في كتابة البحث:

وقد اتبعت عند كتابته الخطوات التالية:

أـ أعزوا الآيات القرآنية إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

بـ في تخريجي للحديث أكتفي بنسبة للصحيحين أو أحدهما إن كان فيما فإن لم يكن وكان في السنن الأربع نسبته لهم فإن كان خارجاً عن السنن الاربعة خرجته تخريجاً يناسب المقام.

تـ جمعت أقوال أهل الحديث في المسألة على قدر الوقت والإمكان.

ثـ حاولتـ على قدر استطاعتيـ النقل من المصادر الأصلية، ولا أنقل من مصدر ناقل عن غيره إلاـ عند عدم وجود المصدر، أو صعوبة الوصول إليه.

جـ أنساب الأقوال إلى قائلها مع العزو إلى المصدر.

حـ راعت التسلسل والترتيب في الأفكار والمعلومات.

خـ وضعت كشافات علمية تساعد الباحث على بحثه.

والله أعلم أن يوفقني لما يحبه ويرضاه من الأقوال والأعمال، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن يسر أمري في الدنيا والآخرة. وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على محمد وعلي آل محمد وصحبه وسلم.

## **الباب الأول**

**مفهوم النقد عند المحدثين**

**الفصل الأول:**

**تعريف، نقد الحديث والكتب المؤلفة فيه.**

**الفصل الثاني:**

**قواعد في النقد عند المحدثين.**



## الفصل الأول

تعريف نقد الحديث والكتب المؤلفة فيه

تعريف النقد لغة:

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): النون والقاف والدال: أصلٌ صحيح، يدلُّ على إبراز شيءٍ وبروزه.

ومن الباب: نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك.  
ودرهم نقد: وازنُ جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم.  
والعرب تقول: مَا زَالَ فَلَانُ يَنْقُدُ الشَّيْءَ: إِذَا لم يزَلَ ينْظَرُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ): النقد والتقاد: تمييز الدرهم وإخراج الزيف منها<sup>(٢)</sup>.

النقد اصطلاحاً:

ولم أقف على تعريف للنقد في كتب التعريفات الاصطلاحية كالتعريفات للجرجاني والتعاريف للمناوي وغيرها.

ولعل السبب في ذلك أن النقد ليس علم قائم بذاته بل هو في كل علم على حسبه ففي كتب الأدب عندهم النقد باصطلاح يخصهم وعند الأصوليين كذلك وهكذا.

تعريف الحديث لغة:

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): الحاء والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حدث أمر بعد أن لم يكن. والحديث من هذا؛ لأنَّه كلام يتحدثُ منه الشيء بعد الشيء<sup>(٣)</sup>.

(١) معجم مقاييس اللغة (٤٦٨-٤٦٧/٥).

(٢) لسان العرب (١٤/٢٥٤).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢/٣٦).

## **نظرة نقد الأحاديث**

وقال ابن منظور: الحديث نقيض القديم<sup>(١)</sup>.

والحديث في الاصطلاح:

ال الحديث: هو كل ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة<sup>(٢)</sup>.

نقد الحديث اصطلاحاً:

قال محمد مصطفى الأعظمي: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواية توثيقاً وتجريحاً<sup>(٣)</sup>.

وعرّفه الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي بقوله: هو تمييز الصحيح من السقيم بعد جمع طرق الحديث وإمعان النظر فيها<sup>(٤)</sup>.



(١) لسان العرب (٧٥/٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٧ - ١٠) لابن تيمية ونزهة النظر (٤١) للحافظ فتح المغيث (١/٨) للسخاوي.

(٣) منهج النقد عند المحدثين (٥).

(٤) معجم مصطلحات الحديث (٥١٧).

الكتب المؤلفة في النقد:

تُعتبر كلّ كتب المصطلح أصول وقواعد للنقد عند المحدثين وتعتبر كتب العلل والرجال والتخاريжи أنموذجًا تطبيقياً ل النقد الحديث.

وقد كتب أهل العلم كتبًا خاصة بالنقد وفُقِّطَ على بعضها منها:

﴿ منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ﴾<sup>(١)</sup>. تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

﴿ مقاييس نقد المتنون ﴾ تأليف: الدكتور مسفر الدميني<sup>(٢)</sup>.

﴿ اهتمام المحدثين ب النقد الحديث سندًا ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم ﴾<sup>(٣)</sup>. تأليف: الدكتور محمد لقمان السلفي.

﴿ عنابة المحدثين بمتن الحديث كعنایتهم بإسناده والرد على شبّهات المستشرقين وأتباعهم ﴾<sup>(٤)</sup> تأليف: الدكتور محمود بن أحمد الطحان.

﴿ منهج النقد في علوم الحديث ﴾<sup>(٥)</sup> تأليف: الدكتور نور الدين عتر.

﴿ نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين ﴾<sup>(٦)</sup> تأليف: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف.

﴿ حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندًا ومتناً ﴾ تأليف: عبد الله ضيف الله الرحيلي<sup>(٧)</sup>.

وهذه الكتب: كلّها تبحث في إثبات أنّ المحدثين نقدوا المتن كما نقدوا السنداً.

(١) يقع في (١٤٩ صفحة) طبعة مكتبة الكوثر - السعودية، الطبعة الثالثة عام (١٤١٠هـ).

(٢) يقع في (٥٦٥ صفحة) الطبعة الأولى عام (١٤٠٤هـ).

(٣) وهي في الأصل رسالة دكتوراه. تقع في (٥٨٤ صفحة)، طبعه مؤلفه، الطبعة الأولى عام (١٤٠٨هـ).

(٤) رسالة تقع في (٣١ صفحة)، مكتبة دار التراث - الكويت، الطبعة الأولى عام (١٤٠٤هـ).

(٥) يقع الكتاب في (٥٣٥ صفحة). طبعة دار الفكر - بيروت. الطبعة الثالثة عام (١٤١٨هـ)

(٦) رسالة تقع في (٨٩ صفحة) طبعة مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الأولى عام (١٤٠٩هـ).

(٧) رسالة تقع في (٧٥ صفحة) طبعة دار المسلم - الرياض. الطبعة الأولى عام (١٤١٤هـ).

## الفصل الثاني

### قواعد في النقد عند المحدثين

إنَّ المتأمل والمتفحص والساير لتصرُّفات أهل الحديث عند نقدمهم للأحاديث يجدون في نقدمهم قواعد متعددة حاولتُ في هذا الفصل - قدر الإمكان - الإتيان على أصولها.

وهذه القواعد مستخرجة من تصرُّفات الأئمة ومن كلامهم في كتبهم جزاهم الله خيراً.

وهذه القواعد تعتبر أساس هذا البحث ولبيه، وهي بيت القصيد.  
وقد أكثرت فيها من النقولات في القاعدة الواحدة وذلك لغرضين:

- بيان أنَّ أهل العلم قرروا هذه القاعدة وساروا عليها.

- آنَّه قد يوجد في كلام البعض منهم إضافة على ما قاله غيره.

فمن القواعد عند أهل الحديث:

١ - أنَّ السنة محفوظة بحفظ القرآن والشريعة:

قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): هذه الشريعة المباركة: معصومة، كما أنَّ صاحبها عليه السلام معصوم، وكما كانت أمته فيما اجتمعت عليه معصومة.

ويتبين ذلك بوجهين:

أحدهما: الأدلة الدالة على ذلك تصرحًا وتلوينًا كقوله تعالى: «إِنَّا نَخْرُنُ نَزَّلَنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»<sup>(١)</sup>، قوله: «كِتَابٌ أَخْكِمْتُ آيَاتُهُ»<sup>(١)</sup> وقد قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا

(١) الحجر: (٩).

من قبلكَ من رَسُولٍ وَلَا نَبِيًّا إِلَّا إِذَا تَمَّى الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ<sup>(١)</sup> فأخبر أنه يحفظ آياته ويحكمها حتى لا يخالطها غيرها، ولا يداخلها التغيير ولا التبدل، والسنة وإن لم تذكر فإنها مبينة له ودائرة حوله فهي منه وإليه ترجع في معانيها فكل واحد من الكتاب والسنة يعتمد بعضه بعضاً ويشد بعضه بعضًا.

حکى أبو عمرو الداني له عن أبي الحسن بن المتاب قال: كنت يوماً عند القاضي أبي إسحق إسماعيل بن إسحق فقيل له: لم جاز التبدل على أهل التوراة ولم يجز على أهل القرآن؟

قال القاضي: قال الله عز وجل في أهل التوراة: «إِنَّمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> فوكل الحفظ إليهم فجاز التبدل عليهم وقال في القرآن: «إِنَّا نَحْنُ نَرَلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»<sup>(٣)</sup> فلم يجز التبدل عليهم.

قال علي: فمضيت إلى أبي عبد الله المحامي فذكرت له الحكاية! فقال: ما سمعت كلاماً أحسن من هذا.

وأيضاً: ما جاء من حوادث الشهب أمامبعثة النبي ﷺ ومنع الشياطين من استراغ السمع لما كانوا يزيدون فيما سمعوا من أخبار السماء حيث كانوا يسمعون الكلمة فيزيرون معها مائة كذبة أو أكثر فإذا كانوا قد منعوا من ذلك في السماء فكذلك في الأرض.

وقد عَجَزَتِ الْفُصَحَاءُ الْلِّسْنُ عَنِ الْإِتِيَانِ بِسُورَةٍ مِّنْ مُّثْلِهِ وَهُوَ كُلُّهُ مِنْ جَمْلَةِ الْحَفْظِ

(١) هود: (١).

(٢) الحج: (٥٢).

(٣) المائدة: (٤٤).

(٤) الحجر: (٩).

## ١٤- خطورة نقد الأحاديث

والحفظ دائم إلى أن تقوم الساعة فهذه الجملة تدلُّك على حفظ الشريعة وعصمتها عن التغيير والتبدل.

والثاني: الاعتبار الوجودي الواقع من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن، وذلك أنَّ الله عزَّ وجلَّ وفرَّ دواعي الأمة للذبَّ عن الشريعة والمناضلة عنها بحسب الجملة والتفصيل.

أما القرآن الكريم: فقد قَيَضَ الله له حَفَظَةً بحيث لو زِيدَ فيه حرف واحد لآخر جهآلَافَ من الأطفال الأصغر فضلاً عن القراء الأكابر.

وهكذا جرى الأمر في جملة الشريعة فقَيَضَ الله لكل علم رجال حفظه على أيديهم. فكان منهم قوم يذهبون الأيام الكثيرة في حفظ اللغات والتسميات الموضوعة على لسان العرب حتى قرروا لغات الشريعة من القرآن والحديث وهو الباب الأول من أبواب فقه الشريعة إذ أوحاه الله إلى رسوله على لسان العرب.

ثم قَيَضَ رجالاً يبحثون عن تصاريف هذه اللغات في النطق فيها رفعاً ونصباً وجراً وجزماً وتقديماً وتأخيراً وإيدالاً وقلباً وإتباعاً وقطعاً وإفراداً وجمعَا إلى غير ذلك من وجوه تصارييفها في الإفراد والتركيب، واستنبطوا لذلك قواعد ضبطوا بها قوانين الكلام العربي على حسب الإمكانيَّة، فسَهَّلَ الله بذلك الفهم عنه في كتابه وعن رسوله ﷺ في خطابه.

ثم قَيَضَ الحقُّ سبحانه رجالاً يبحثون عن الصحيح من حديث رسول الله ﷺ وعن أهل الثقة والعدالة من النَّقلة حتى ميزوا بين الصحيح والسقيم وتعلموا التواريُخ وصحة الدعوى في الأخذ لفلان عن فلان حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله ﷺ.

وكذلك جعل الله العظيم لبيان السنة عن البدعة ناساً من عبيده بحثوا عن أغراض

الشريعة كتاباً وسنة، وعما كان عليه السلف الصالحون وداوم عليه الصحابة والتابعون، ورددوا على أهل البدع والأهواء حتى تميّز أتباع الحق عن أتباع الهوى. وبعث الله تعالى من عباده قراء أخذوا كتابه تلقياً من الصحابة، وعلّموه لمن يأْتِ بعدهم حرصاً على موافقة الجماعة في تأليفه في المصاحف حتى يتوافق الجميع على شيء واحد ولا يقع في القرآن اختلاف من أحد من الناس.

ثم قيض الله تعالى ناساً يناضلون عن دينه ويدفعون الشبه ببراهينه فنظروا في ملوكوت السماوات والأرض واستعملوا الأفكار وأذهبوا عن أنفسهم ما يشغلهم عن ذلك ليلاً ونهاراً واتخذوا الخلوة أنيساً وفازوا برتهم جليسًا حتى نظروا إلى عجائب صنع الله في سماواته وأرضه وهم العارفون من خلقه والواقفون مع أداء حقه فإن عارض دين الإسلام معارض أو جادل فيه خصم منافق غبروا في وجه شبّهاته بالأدلة القاطعة فهم جند الإسلام وحمة الدين.

وبعث الله من هؤلاء سادة فهموا عن الله وعن رسول الله ﷺ فاستبطوا أحكاماً فهموا معانيها من أغراض الشريعة في الكتاب والسنة، تارة من نفس القول، وتارة من معناه، وتارة من علة الحكم، حتى نزلوا الواقع التي لم تذكر على ما ذكر، وسهّلوا لمن جاء بعدهم طريق ذلك.

وهكذا جرى الأمر في كل علم توقف فهمُ الشريعة عليه أو احتاج في إيضاحها إليه. وهو عين الحفظ الذي تضمّنته الأدلة المنقوله<sup>(١)</sup>.

### ٢ - ومنها أنه يجب تعظيم السنة:

قد كان السلف الصالح عليهم السلام يعظمون السنة تعظيماً بالغاً، إذ أنها وحيٌ من الله - سبحانه وتعالى - فيجب تعظيمها.

## خطورة نقد الأحاديث

قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرَّمْوْهُ»<sup>(١)</sup>.

قال حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن<sup>(٢)</sup>.

وقال سليمان التيمي: أحاديث النبي ﷺ عندنا كالتنزيل.

قال أبو موسى: يعني في الاستعمال، يستعمل سنة رسول الله ﷺ كما يستعمل كلام الله عز وجل<sup>(٣)</sup>.

وقال الحميدي: كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسألة عن مسألة، فقال: قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا. فقال رجل للشافعي: أنت ما تقول؟ قال الشافعي: سبحانك! تراني في كنيسة؟ تراني في بيعة؟ ترى على وسطي زناراً؟ أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول لي: ما تقول أنت؟!<sup>(٤)</sup>.

والزنار: حزام يضعه النصراني على وسطه<sup>(٥)</sup>.

وقال الربيع: سمعت الشافعي وروى حديثاً، فقال له رجل: أتأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟

فقال الشافعي: متى رویت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به؟

(١) حديث صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٠، ١٣٢) وأبو داود في السنن (٥/ ١٠ رقم ٤٦٠٤) والترمذى في السنن (٥/ ٣٧ رقم ٢٦٦٤) من حديث المقدم بن معدى كرب رض. والحديث صححه الألبانى فى صحيح سنن أبي داود (٣/ ٨٧٠ رقم ٣٨٤٨).

(٢) أخرجه اللالکانی فى شرح اعتقاد أهل السنة (١/ ٩٣ رقم ٩٩) وصححه المخاوط فى الفتح (١٣/ ٢٩١).

(٣) أخرجه أبو ذر المروي (٢/ ١٥٥ رقم ٢٣٣).

(٤) أخرجه أبو ذر المروي فى ذم الكلام (٢/ ٢٩٩ رقم ٢٩٢). وانظر منه (٢/ ٢٦٢ رقم ٢٣٠).

(٥) لسان العرب (٤/ ٣٣٠).

فأشهدكم أن عقلي قد ذهب. وأشار بيده على رءوسهم<sup>(١)</sup>.

وقال الأوزاعي: ما رأى أمر في أمر بلغه فيه عن رسول الله ﷺ إلا أتباعه، ولو لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ وقال فيه أصحابه من بعده، كانوا أولى فيه بالحق منا؛ لأن الله أثني على من بعدهم باتباعهم إياهم، فقال: «وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ».

فقلتم أنتم: لا، بل نعرضها على رأينا في الكتاب؛ فما وافقه منه صدقاً، وما خالفه ترکناه، وتلك غاية كل محدث: رد ما خالف رأيه من السنة<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أحمد بن حنبل فيمن رد الأحاديث وخالفها: كيف يجوز له أن يرد الأحاديث، وقد رواها الثقات؟

وي ينبغي للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يرد الأحاديث، وهو لا يحسن!! يقول: لا أحسن<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - وأن الأصل في السنة الاتباع والتسليم:

المسلم هو المستسلم لما جاء به النبي ﷺ من شرع الله المطهر، وإن مما جاء به النبي ﷺ ستة المشرفة.

وسأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر؟

قال: «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله».

قال قلت: أرأيت إن زحمت أرأيت إن غلبت؟

قال ابن عمر: أجعل أرأيت باليمن!!: «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله»<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ (ت ٨٥٢هـ): إنما قال له ذلك؛ لأنه فهم منه معارضه الحديث بالرأي

(١) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٢/٣٠٢ رقم ٣٩٨).

(٢) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٢/٢٩٧ رقم ٢٩٠) و (٤/١٥٠ رقم ٩٢٥).

(٣) مسائل صالح (٣/٢٠).

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح (٣/٤٧٥ رقم ٤٦١١ - فتح).

فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتحقق الرأي<sup>(١)</sup>.  
قال سهل بن حنيف: «يا أئمّة الناس: اتّهموا رأيكم على دينكم لقد رأيتني يوم  
أبي جندل ولو أستطيع أن أردد أمر رسول الله ﷺ لرددته وما وضعنا سيفينا على  
عواطفنا إلى أمر يفظعنـا إلـا أسهلـنـا بـنا إلـى أمر نـعـرـفـه غـيرـ هـذـا الـامـرـ»<sup>(٢)</sup>.

والتسليم للسنة مقدم ولو خالـف ظـاهـرـ العـقـلـ: قال رـبـيـعـةـ اـبـنـ أـبـيـ عـبـدـ الرـحـمـنـ:  
سـأـلـتـ سـعـيـدـ بـنـ الـمـسـيـبـ كـمـ فـيـ إـصـبـعـ الـمـرـأـةـ؟ فـقـالـ: عـشـرـ مـنـ الـإـبـلـ. فـقـلـتـ: كـمـ فـيـ  
إـضـبـعـيـنـ؟ فـقـالـ: عـشـرـوـنـ مـنـ الـإـبـلـ. فـقـلـتـ: كـمـ فـيـ ثـلـاثـيـنـ؟ فـقـالـ: ثـلـاثـوـنـ مـنـ الـإـبـلـ. فـقـلـتـ:  
كـمـ فـيـ أـرـبـعـ؟ فـقـالـ: عـشـرـوـنـ مـنـ الـإـبـلـ. فـقـلـتـ: حـيـنـ عـظـمـ حـرـجـهـاـ وـاشـتـدـتـ مـصـبـيـتـهـاـ نـفـصـ  
عـقـلـهـاـ؟ فـقـالـ سـعـيـدـ: أـعـرـاقـيـ أـنـتـ؟ فـقـلـتـ: بـلـ عـالـمـ مـسـبـتـ أـوـ جـاهـلـ مـسـعـلـمـ. فـقـالـ سـعـيـدـ:  
هـيـ السـنـةـ يـاـ اـبـنـ أـخـيـ»<sup>(٣)</sup>.

أـيـ: وـإـنـ لـمـ تـعـقـلـ مـعـنـاـهـاـ فـسـلـمـ لـهـاـ.

وـقـدـ تـابـعـتـ كـلـمـاتـ الـأـنـمـةـ فـيـ تـقـرـيرـ هـذـاـ الـأـصـلـ:

قال عطاء: ليس الدين الرأي، ولكنه السمع<sup>(٤)</sup>.

قال الزهري (ت ١٢٥هـ): سـلـمـوـ الـلـسـنـةـ وـلـاـ تـعـارـضـوـهـاـ<sup>(٥)</sup>.

(١) فتح الباري (٤٧٦/٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٣/٢٨٢ رقم ٧٣٠٨ - فتح) ومسلم (١٩٥/١٢ رقم ١٧٨٥ - نووي). قال النووي في  
شرح مسلم (١٩٧/١٢): ويوم أبي جندل: هو يوم الحديبية، وقوله أمر يفظعنـا: أي يشقـ علينا ونخافـهـ.

(٣) أثر صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٢/٨٦٠ - يحيى الليثي) عن ربيعة عنه.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/٣٩٤ - ٣٩٥ رقم ١٧٧٤٩، ١٧٧٥٠) عن الثوري وعمرو كلـاهـاـ عن ربيعة  
عنهـ بهـ. وأخرجه البيهقي في الكبرى (٨/٩٦) من طريق مالك وأسمـةـ الليـثـيـ والـثـورـيـ كلـهـمـ عن ربيـعـهـ بهـ.

(٤) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٢/٢٨٦ رقم ٣٧٤). وانظر: تاريخ دمشق لأبي زرعة الرازي (١٨/٣١٨ رقم  
١٧٧٩، ١٧٨٠).

(٥) الفقيه والمتفقه (١/٣٨٥).

وقال الشافعي (ت ٤٢٠هـ): الأصل القرآن والسنة أو قياس عليهما. اتباع الحديث كما جاء. لا يقال للأصل لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التسليم<sup>(١)</sup>.

وقال يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ): هذه الأحاديث التي في الرؤية والعظمة تُرُك كما جاءت وتؤخذ بالقبول لا يقال: لم؟ ولا كيف؟<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أحمد (ت ٤٢٤هـ): السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، وليس في السنة قياس، ولا يُضرب لها الأمثل، ولا تدرك بالعقل ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى<sup>(٣)</sup>.

وقال البربهاري (ت ٣٢٩هـ): ليس في السنة قياس، ولا يُضرب لها الأمثل، ولا تُتبع فيها الأهواء، وإنما هو التصديق بآثار رسول الله ﷺ بلا كيف؟ ولا شرح، لا يقال: لم؟ ولا كيف؟<sup>(٤)</sup>.

وهي مقدمة على الرأي فلا تعارض به قال ابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ): السنن لا تعارض بالرأي<sup>(٥)</sup>.

والرأي المخالف للسنة هو سبب تفرق الأمة قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمة علي ابن عبيد الله أبي الحسن بن الزاغوني الفقيه الحنبلي: صحيح السمع ولهم تصانيف فيها أشياء من بحوث المعتزلة بدعوه بها؛ لكونه نَصَّرَها، وما هذا من خصائصه بل قلَّ من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأدَّاه اجتهاده إلى القول بما يخالف مخصوص السنة؛ وهذا

(١) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٤/٢٦٩-٢٧١-٢٦٩ رقم ١١١٢-١١١٠).

(٢) أخرجه ابن بشران في الأمالي (٢/٢٩١ رقم ١٥٣٧).

(٣) أصول السنة للإمام أحمد (٣٩-٤٢ - رواية عبدوس).

ومراده رحمه الله: بتفيقي القياس: القياس الذي تعارض وترد به النصوص، لا القياس الصحيح.

(٤) شرح السنة (٦٨ رقم ١١).

ومراده بقوله: ولا شرح: أي الأمور التي مبناتها على التصديق والتسليم والتي لا تعقل علتها.

(٥) التمهيد (١٨/١٧٩). وانظر: طرح الترب (٨/١٣٥) للعرافي وفتح الباري (١٢/١٧٤) للحافظ.

ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل، فإن علم الكلام مولد من علم الحكمة الدهرية فمن رام الجمع بين علم الأنبياء - عليهم السلام - وبين علم الفلسفة بذكائه لابد وأن يخالف هؤلاء وهؤلاء. ومن كف ومشى خلف ما جاءت به الرسل من إطلاق ما أطلقوا ولم يتحذق ولا عميق - فإنهم صلوات الله عليهم - أطلقوا وما عمقووا: فقد سلك طريق السلف الصالح وسلم لهم دينه ويقينه. نسأل الله السلامة في الدين انتهى<sup>(١)</sup>.

قال صديق خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): أكبر داء للتفرق وأعظم سبب للاختلاف ووجب التباين في الشريعة المطهرة هو تدخل الرأي. فالناس كانوا في جملتهم متفقين فيما بينهم قبل ظهور الرأي؛ لأن عملهم كلهم كان بنصوص الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup>.

**٤ - إذا صح الخبر وجب العمل به:**  
وإذا جاء الحديث عن النبي ﷺ من طريق مقبول - ولو بمجموع الطرق - وجب قبوله والعمل به:

فقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى الناس: إنه لا رأي لأحد مع سنة سنّها رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وقال يحيى بن آدم: لا يحتاج مع قول النبي ﷺ إلى قول أحد<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن خزيمة: ليس لأحد مع النبي ﷺ قول إذا صلح الخبر عنه<sup>(٥)</sup>.

وقال أحمد بن نصر: إذا صلح الخبر عن النبي ﷺ قلت به شئت أو أبیت<sup>(٦)</sup>.

(١) الميزان (٣/١٤٤) وانظر من الميزان (٣/١٤٦).

(٢) فتاوى القنوجي (٣٨) بتصرف يسر.

(٣) أخرجه المروزي في السنة (٢١ رقم ٩٤) وأبو ذر الھروي في ذم الكلام (٢/٢٩٩ رقم ٤/٨٢) وانظر منه (٢/٢٧٢ رقم ٣٥٠).

(٤) الأربعين (٣٣٦) لأبي علي المقدسي.

(٥) الأربعين (٣٣٦) لأبي علي المقدسي.

وقال ابن المنذر (ت ٥٣١٨هـ): الخبر إذا ثبتَ وجَبَ العمل به<sup>(١)</sup>.  
 وقال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): إذا ثبت الحديث بعده النقلة وجب العمل به  
 ظاهراً ولا يُترك بمجرد الوهم والاحتمال<sup>(٢)</sup>.  
 وقال ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): إذا صحت السنة بشيء وعمل بها الصحابة؛ فلا نعدل عنها<sup>(٤)</sup>.

### ٥- الأصول تُردد إلى السنة فإن وافقتها وإنْ رُدّت:

أحاديث الرسول ﷺ موافقة للأصول ومطابقة لصريح المعمول لا تخالفه، وإنما يُؤتي من ظنَّ أنَّ السنة مخالفة للعقول من جهله المفرط وضيق عطنه قال البيهقي (ت ٤٥٨هـ): على الأحوال كلها حديث رسول الله ﷺ الثابت عنه قريب من العقول موافق للأصول لا ينكره عقل من عقل عن الله الموضع الذي وضع به رسول الله ﷺ من دينه وما افترض على الناس من طاعته، ولا ينفر منه قلب من اعتقد تصديقه فيما قال واتباعه فيما حكم به. وكما هو جميل حسن من حيث الشرع جميل في الأخلاق حسن عند أولي الألباب<sup>(٥)</sup>.

وما يقعده العلماء من قواعد، وما يؤصلونه من أصول إذا عارضت السنة قدمنت السنة، وردت تلك الأصول؛ لأن الأصول أمام السنة تضمحل وتزول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): العجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث - لا سيما في أخبار الصفات - حمل الحديث على عقله وصرح

(١) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٢٦٢/٢ رقم ٢٣٠). وانظر: فتح الباري (٧/٤٢٠).

(٢) الأوسط (١/٣٥١).

(٣) إحكام الإحکام (٣/١٠٣).

(٤) فتح الباري (٧/٤٢٠).

(٥) نقله السيوطي في مفتاح الجنة (٥٦).

## خطورة نقد الأحاديث

بتقديمه على الحديث وجعل عقله ميزاناً للحديث !!!؟؟؟

فليت شعري هل عقله هذا كان مصراً على تقديمها في الشريعة المحمدية فيكون من السبيل المأمور باتباعه أم هو عقل مبتدع جاهم ضال حائر خارج عن السبيل؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): أما أن نقدر قاعدة ونقول هذا هو الأصل ثم نرد السنة لأجل مخالفة تلك القاعدة فلعمراً الله هدم ألف قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله عليه السلام أفرض علينا من رد حديث واحد<sup>(٢)</sup>.

وتترك السنة ودفعها للاحتمالات خطأً ظاهراً؛ إذ الاحتمالات واردة في كل شيء ولو عمل بها لضاعت الأمور قال ابن المنذر (ت ٣١٨هـ) فيمن ترك ظاهر الأخبار واعتذر بلعل : يترك ظاهر الأخبار بأن يكرر لعل في كلامه وقل شيء إلا وهو يحتمل لعل وترك ظاهر الأخبار غير جائز للعل<sup>(٣)</sup>.

وقال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): مجرد الاحتمال إذا اعتبر أدى إلى انحراف العادات والثقة بها، وفتح باب السفسطة وجحد العلوم، ويُبيّن هذا المعنى في الجملة ما ذكره الغزالى في كتابه المندى من الضلال بل ما ذكره السوفسطائية في جحد العلوم فيه يتبيّن لك أنّ منشأها تطريق الاحتمال في الحقائق العادلة أو العقلية مما بالك بالأمور الوضعية.

ولأجل اعتبار الاحتمال المجرد شدد على أصحاب البقرة إذا تعمقوا في السؤال عما لم يكن لهم إليه حاجة مع ظهور المعنى وكذلك ما جاء في الحديث في قوله: «أحتجنا هذا لعامنا أو للأبد». وأشباه ذلك.

(١) مجموع الفتاوى (٤/٥٧-٥٨).

(٢) إعلام الموقعين (٢/٣٥٠).

(٣) الأوسط (١١/٢٦٢).

بل هو أصل في الميل عن الصراط المستقيم ألا ترى أنَّ المتبين لما تشبه من الكتاب إنما اتبعوا فيها مجرد الاحتمال فاعتبروه وقالوا فيه وقطعوا فيه على الغيب بغير دليل فدُمُوا بذلك وأمر<sup>(١)</sup> النبي عليه الصلاة والسلام بالحذر منهم<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ: الأحاديث الصحيحة لا تدفع بالاحتمالات العقلية والظن الذي لا مستند له<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ - ليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض:

إذ أنها ليست من وضع البشر، أو كهانة أهل الشر، بل هي وحي من السماء، وإنما التعارض في عقل الناظر لا في حديث الرسول ﷺ.

فكل حديث له وجه ومعناه كما قال يحيى بن سعيد لأحمد بن حنبل: لا تضرب الأحاديث بعضها ببعضها يعطي كل حديث وجهه<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون سبب التعارض إبهام أو اختصار أو إطلاق في رواية فتفسّره الرواية الأخرى لذلك قال الإمام أحمد: الحديث إذا لم تجتمع طرفيه لم تفهمه والحديث يفسّر بعضه بعضاً<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن قيم الجوزية: ليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارض ولا تناقض ولا

(١) وهو ما أخرجه البخاري في الصحيح (٢٠٩/٨ رقم ٤٥٤٧ - فتح) ومسلم في الصحيح (رقم ٢٦٦٥ - نووي) عن عائشة رضي الله عنها قالت: ثلا رَسُولُ اللهِ مَنْدُو الْأَكِيَةُ: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحَكَّمَاتٌ مِنْ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ فَأَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَغَّبُ فَيَسِّعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَيْقَنَةُ الْفَتَنَةِ وَأَيْقَنَةُ تَأْوِيلِهِ» - إلى قوله - «إِلَّا أُولُو الْأَبْيَابِ» قالت قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَسَمُّونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمِّيَ اللَّهُ فَأَخْذَرُوهُمْ».

(٢) المواقفات (٤٠٢/٥).

(٣) فتح الباري (٢/٨١، ٣٦٣، ٣٨٥).

(٤) مسائل صالح (٢/٢٦٧).

(٥) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢١٢).

## ٢٤ بحث خطورة نقد الأحاديث

اختلاف، وحديثه كله يصدق بعضه بعضاً<sup>(١)</sup>.  
ولله در ابن خزيمة حين قال: لا أعرف أنه عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين  
صحيحين متضاداًان فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما<sup>(٢)</sup>.  
وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) وأحسن فيما قال: لا تعارض - بحمد الله - بين  
أحاديثه الصحيحة.

### فإذا وقع التعارض:

- فاما أن يكون أحد الحديدين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع  
كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط.
- أو يكون أحد الحديدين ناسخاً للأخر إذا كان مما يقبل النسخ.
- أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه.  
فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة.
- وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً  
لآخر؛ فهذا لا يوجد أصلاً ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدق الذي لا  
يخرج من بين شفتيه إلا الحق. والأفة من:
  - التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله.
  - أو من القصور في فهم مراده وحمل كلامه على غير ما عنده به.  
- أو منها معاً.
- ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع وبالله التوفيق<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد المعاد (٦٨٢/٣).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٤٣٢).

(٣) زاد المعاد (٤/١٤٩ - ١٥٠) وانظر: نزهة النظر (٧٦ - ٧٩) للحافظ.

٧- ليس كلّ كلام حسن ينسب إلى النبي ﷺ:

يختلط من يظن أنّ الحديث الضعيف إذا جاء بمعنى مقبول ولفظ مستعذب حسن أنّ هذا يُرجح صدوره عن النبي ﷺ.

وهذا ظن خاطئ ورأي فاسد قال المزي (ت ٧٤٢هـ): ليس لأحد أن ينسب كلّ مستحسن إلى الرسول عليه الصلاة والسلام؛ لأنّ كلّ ما قاله الرسول حسن، وليس كلّ حسن قاله الرسول<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) - على حديث ابن عباس موثقًا مرفوعًا: «هلاك أمتى في القدرة والعصبية» والرواية من غير ثبت. -: هذا حديث انفرد به بقية عن أبي العلاء وهو إسناد فيه ضعف لا تقوم به الحجّة، ولكننا ذكرناه؛ ليُعرَف، والحديث الضعيف لا يرفع له، وإن لم يمتحن به، ورُبَّ حديث ضعيف الإسناد صحيح المعنى<sup>(٢)</sup>.

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بعد أن أخرجه بسنده من طريق معلى بن هلال عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر موثقًا مرفوعًا: «لا يُبغض أبا بكر وعمر مؤمن ولا يحبهما منافق». قال: معلى ترك، ومن الحديث حق لكنه ما صلح مرفوعًا<sup>(٣)</sup>.

والذوق ليس له أثر عند أئمة المحدثين في التصحح والتضييف: قال الألباني (ت ١٤٢٠هـ): لا اعتداد عند علماء الشريعة بالذوق في تصحح الأحاديث وتضييفها، وإنما المرجع في ذلك إلى قواعد علم الحديث ومعرفة أحوال الرواية.

أَلسْنَت تراهم قد اتفقوا على أنه لا يثبتُ عندهم حكم شرعي ب مجرد الذوق، فكيف يثبتُ به ما الحكم الشرعي لا يثبت إلا به ألا وهو الحديث؟! ونحو هذا يقال في

(١) نقله الحافظ في اللسان (٧/٣٨٤) والساخاوي في الأجوية المرضية (١١٧/١). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢١٦) للذهبي.

(٢) التمهيد (١/٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/٢١٦).

التجربة أيضاً، وكذلك الكشف<sup>(١)</sup>.

#### ٨- تمييز الصحيح من الضعيف من الأصول المعتبرة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): السنة التي يجب اتباعها ويُحَمَّدُ أهلها ويُذْمَمُ من خالفها هي سنة رسول الله في أمور الاعتقادات وأمور العبادات وسائر أمور الديانات وذلك إنما يُعرَف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه في أقواله وأفعاله وما تركه من قول وعمل ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان وذلك في دواوين الإسلام المعروفة مثل صحيح البخاري ومسلم وكتب السنن مثل سنن أبي داود والنسيائي وجامع الترمذى وموطأ الإمام مالك ومثل المسانيد المعروفة كمثل مسنن الإمام أحمد وغيره ويوجده في كتب التفاسير والمغازي وسائر كتب الحديث جملها وأجزائها من الآثار ما يُسْتَدِلُّ ببعضها على بعض.

وهذا أمر قد أقام الله له من أهل المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهله وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والأثار المروية في أبواب عقائد أهل السنة مثل حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارَمِيِّ وَعُثْمَانَ بْنَ سَعِيدِ الدَّارَمِيِّ وَغَيْرَهُمْ فِي طَبَقَتِهِمْ وَمُثْلَهُمْ مَا بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنِ مَاجَهِ وَغَيْرَهُمْ فِي كِتَابِهِمْ وَمُثْلُهُمْ مُصْنَفَاتُ أَبِي بَكْرِ الْأَثْرَمِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ وَأَبِي بَكْرِ الْخَلَالِ وَأَبِي الْقَاسِمِ الطَّبرَانِيِّ وَأَبِي الشِّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَبِي بَكْرِ الْأَجْرِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقَطْنِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَهُ وَأَبِي الْقَاسِمِ الْلَّالِكَائِيِّ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَطْةِ وَأَبِي عُمَرِ الْطَّلْمَانِيِّ وَأَبِي نَعِيمِ الْأَصْبَهَانِيِّ وَأَبِي بَكْرِ الْبَيْهَقِيِّ وَأَبِي ذِرِ الْهَرَوِيِّ وَإِنْ كَانَ يَقْعُدُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمُصْنَفَاتِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُضَعِّفَةِ مَا يَعْرَفُهُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ.

(١) تعليقة على إزالة الدهش (١٢٤).

وقد يروي كثير من الناس في الصفات وسائل أبواب الاعتقادات وعامة أبواب الدين أحاديث كثيرة تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله وهي قسمان:

- منها ما يكون كلاماً باطلًا لا يجوز أن يقال فضلاً عن أن يضاف إلى النبي ﷺ.

والقسم الثاني من الكلام: ما يكون قد قاله بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس ويكون حقاً أو مما يسوغ فيه الاجتهاد أو مذهبًا لقائله فيُعزى إلى النبي ﷺ وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث.

فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب فإن السنة هي الحق دون الباطل وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة. فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً وإن يدعى السنة خصوصاً<sup>(١)</sup> انتهى.

وقال أيضاً: من أصول الإسلام أن تُنفي ما بعث الله به محمدًا ﷺ من الكتاب والحكمة ولا تخليطه بغيره ولا تلبس الحق بالباطل كفعل أهل الكتاب؛ فإن الله سبحانه أكملَ لنا الدينَ وأتمَ علينا النعمة ورضي لنا الإسلام ديناً، وقد قال ﷺ: «تَرَكْتُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيقُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكُ». وقال عبد الله بن مسعود عليه السلام: «خطانا رسول الله ﷺ خطأ وخط خطوطاً عن يمينه وشماله؛ ثم قال: «هذا سبيلُ الله وَهَذِهِ السُّبُّلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ». ثم قرأ قوله تعالى: «وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُّلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وجماع ذلك بحفظ أصلين:

\* أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول ﷺ فلا يخلط بما ليس منه من المقولات الضعيفة والتفسيرات الباطلة بل يعطي حقه من معرفة نقله ودلالته.

(١) جموع الفتاوى (٣/٣٧٨ - ٣٨٠).

(٢) الأنعام: (١٥٣).

\* والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأياً ولا رواية قال الله تعالى فيما يأمر به بنى إسرائيل وهو لنا: «وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِينَ وَلَا تَسْرُوا بِأَيَّاتِي ثُمَّنَا قَلِيلًا وَإِيَّاهُ فَاقْتُونَ» (٤) وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (١). فلا يكتتم الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ولا يلبس بغيره من البطل ولا يعارض بغيره. وقال تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوَحِّدْ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأَنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ» (٢) وهؤلاء الأقسام الثلاثة هم أعداء الرسل فإن أحدهم إذا أتى بما يخالفه:

- إما أن يقول: إن الله أنزله على فيكون قد افترى على الله.

- أو يقول أوحى إليه ولم يسم من أوحاه.

- أو يقول أنا إنسان وأنا أنزل مثل ما أنزل الله.

فاما أن يضifie إلى الله أو إلى نفسه أو لا يضifie إلى أحد وهذه الأقسام هم من شياطين الإنس والجن الذين يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً (٣).

#### ٩- قواعد كلية لعرفة كون الحديث موضوعاً:

قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): نحن ننبه على أمور كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً:

❖ فمنها: اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جداً.

❖ ومنها: تكذيب الحسن له.

❖ ومنها: سماجة الحديث وكونه بما يُسحر منه.

(١) البقرة: (٤١ - ٤٢).

(٢) الأنعام: (٩٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥٥ - ١٥٦).

❖ منها: مناقضة الحديث لما جاءت السنة الصحيحة مناقضة بَيْنَهُ: فكلّ كحديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذمّ حقّ، أو نحو ذلك؛ فرسول الله ﷺ منه بريء.

❖ منها: أن يدعى على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه. كما يزعم أكذب الطوائف: أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب عليهما السلام بمحضر من الصحابة كلّهم، وهم راجعون من حجّة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع، ثم قال: «هذا وصيّي وأخي، والخلفية من بعدي، فاسمعوا له وأطعووا» ثم اتفق الكل على كتمان ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنة الله على الكاذبين.

❖ منها: أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدلّ بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ.

❖ منها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن أن كلام رسول الله ﷺ الذي هو وحيٌ يوحى.

❖ منها: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

❖ منها: أن يكون الحديث بما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

❖ منها: خالفة الحديث صريح القرآن.

❖ منها: ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجحها السمع ويدفعها الطبع ويسمج معناها للفطن.

❖ منها: ما يقترن بالحديث من القرآن التي يعلم بها أنه باطل<sup>(١)</sup>.

١٠ - لا يتكلّم في الحديث تصحيحاً وتضعيفاً إلا أهله المتخصصون فيه: إن الخوض في الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، وفي الرواية جرحاً وتعديلأً من غير

(١) المنار المنيف (٥٠ - ١٠٢) ملخصاً.

تأهّل؛ لِمَرْأَةِ وَقَعَ فِيْهِ بَعْضُ النَّاسِ: ظَنَّا مِنْهُمْ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ سَهْلَةٌ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ لِمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ، - وَهَذَا لِعَمْرِي - أَمْرٌ خَطِيرٌ، وَخَطْبٌ جَلَلٌ جَسِيمٌ إِذْ قَدْ يَتَنَجُّ عَنْهُ مَا لَا تَحْمِدُ عَقْبَاهُ مِنْ رَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيفِ، وَقِبَولِ الْفَضِيلِ.

وَقَدْ بَيَّنَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمُ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلُّمٍ وَمَارْسَةٍ طَوِيلَةٍ وَدِقَّةٍ مُتَنَاهِيةٍ وَشَفَافِيَّةٍ.

قال الألباني: اتفقت كلمات الأئمة جميعاً على أن الشرط الوحيد لمن يُصْحِحُ وُضُعْفَ أن يكون متمكناً في علم الحديث عارفاً بعلمه ورجاله<sup>(١)</sup>.

قال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينقد الدرارهم فإن الدرارهم فيها الزيف والبهرج وكذلك الحديث<sup>(٢)</sup>.

وقال نعيم بن حماد قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟ قال كما يعرف الطبيب المجنون<sup>(٣)</sup>.

وقال مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ): صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسبق إِنَّمَا هي لِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُمْ الْحَفَاظُ لِرِوَايَاتِ النَّاسِ، الْعَارِفُونَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ. إِذَا أَصْلَى الْمُؤْمِنُونَ لِأَدِيَانِهِمُ السُّنَّةُ وَالْأَثَارُ الْمُنَقَّوْلَةُ، مِنْ عَصْرٍ إِلَى عَصْرٍ مِنْ لَدُنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، فَلَا سَبِيلٌ لِمَنْ نَابَذَهُمْ مِنَ النَّاسِ، وَخَالَفُوهُمْ فِي الْمَذْهَبِ، إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِيمَا مَضِيَّ مِنَ الْأَعْصَارِ، مِنْ نَقْلِ الْأَخْبَارِ وَحِمَالِ الْأَثَارِ.

(١) الرد على التعقيب للحديث (٦٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح (١٨/٢) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٣٩٥) والجامع لأخلاق الراوي (١٠٢/٢) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٠٣/٥).

(٣) إسناده جيد: ابن أبي حاتم في العلل (١/٢٥٢) والخليل في الإرشاد (٥٠٩/٢) وأبو نعيم في الحلية (٤/٩) والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/٢٤٦) وأبو الحسن علي المقطري في الأربعين (٢٢٠).

وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويُميّزونهم حتى يُنْزِلُوهُم مِنَازلَهُم في التعديل والتجريح.

وإنما قصصنا هذا الكلام؛ لكي ثبته من جهل مذهب أهل الحديث من يريد التعلم والتبليغ، على ثبیت الرجال وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التي بها ثبتو الناقل للخبر من نقله، أو أسقطوا منهم<sup>(١)</sup>.

وقال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) عن الحديث الشاذ: هذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقمه لا يُعرف بعذالة الرواية وجرحهم وإنما يُعرف بكثرة السماع وبمحالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روایتهم حتى إذا شد منها حديث عرفه<sup>(٢)</sup>.

وأهل الحديث قد يستطيعون - لكثرة ممارستهم ومدارستهم لحديث رسول الله ﷺ - معرفة إذا ما كان الحديث قد قال **عَلَيْكُمُ الْأَمْرُ** لا.

قال الريبع بن خثيم: إن للحديث ضوء كضوء النهار يُعرف وظلمة كظلمة الليل **تُنَكَر**<sup>(٣)</sup>.

وعلق عليه السخاوي (ت ٩٠٢هـ) بقوله: عَنِّي بذلك الممارس لألفاظ الشارع الخير بها ويرأونَقها وبهجتها<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): الحديث المنكَر يَقْشِعُ له جلد الطالب للعلم ويَنْفِرُ

(١) التمييز (٢١٨ - ٢١٩).

(٢) معرفة السنن والأثار (١/٨٢).

(٣) أخرجه وكيع في الزهد (٥٢٨) وأحد في الزهد (٣٣٨) ومن طريقه أبو ذر الھروي في ذم الكلام (٤/٩٣ رقم ٨٤٣) وكذا ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٤٧) وأخرجه الفسوسي في المعرفة (٢/٥٦٤) ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٤٩١) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/١٨٦) والخراطي في مساوى الأخلاق (٨٢ رقم ١٧٢) وابن عدي في الكامل (١/٦٩) والرامي في المحدث الفاصل (٣١٦) والحاكم في المعرفة (٦٢).

(٤) فتح المغيث (١/٣١٥).

## خطورة نقد الأحاديث

منه قلبه في الغالب<sup>(١)</sup>.

وقال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): أهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك - أي بالوضع - باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث.

وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم؛ لكثرة محاولة ألفاظ النبي ﷺ لهيئة نفسانية أو ملائكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ الرسول ﷺ وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): الأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة، ومجازفات باردة تُنادي على وضعها واحتلاقها على رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): اعلم أنه قد استعمل أئمة الحديث هذه الطريقة - يريد الحكم بالوضع على الحديث عن طريق المروي وهو المتن - وله في معرفة ذلك ملائكة يعرفون بها الموضوع، وشاهده: أن إنساناً لو خدم ملائكة سينيناً وعرف ما يجب وما يكره فجاء إنسان ادعى أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يجبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيب من قال: إنه يكرهه لكن في كون ذلك من دلائل الوضع نظر<sup>(٤)</sup>.

وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): قال ابن الجوزي: وكل حديث رأيته يخالفه العقول أو ينافق الأصول؛ فاعلم أنه موضوع فلا يتكلف اعتباره، أي لا تعتبر رواته، ولا تنظر في مجرحهم، أو يكون مما يدفعه الحسن والشاهد، أو مبادئ النص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا

(١) الموضوعات (١/١٤٦).

(٢) الاقتراح (٢٢٨).

(٣) المنار المنيف (٥٠).

(٤) النكت على ابن الصلاح (٢/٢٦٤ - ٢٦٥). وانظر: محسن الاصطلاح (٢٨٣).

الأخير كثير موجود في حديث القصاص والطرقة<sup>(١)</sup>.

لكن هذا ليس لكل أحد بل للمتخصصين المكثرين لأحاديث المصطفى ﷺ قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): سئلَتْ هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنته؟

فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضليل في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملائكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والأثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعوه إليه ويحبه ويكرهه ويشرّعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه: فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غرره.

هذا شأن كلّ متبع مع متبعه فإنّ للأخصّ به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصحّ أن يُنسب إليه وما لا يصحّ ما ليس له لا يكون كذلك وهذا شأن المقلّدين مع أئمّتهم يعرفون أقواهم ونحو صفهم ومذاهبهم والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ الإمام ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

\* أحد هما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم.

ومعرفة هذا هيّن؛ لأنَّ الثقات والضعفاء قد دوَّنوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحواهم التواليف.

(١) فتح المغيث (٣١٥ / ١) وانظر: الموضوعات (١٤١ / ١) لابن الجوزي.

(٢) المدار المنف (٤٣ - ٤٤).

## خطورة نقد الأحاديث

\* والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك.  
وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقف على دقائق علل الحديث<sup>(١)</sup>.

والسبب في ذلك: نبه عليه الإمام ابن دقيق العيد (ت ٥٧٠ هـ) حيث قال بعد ذكره لدقائق في العلل: إذا تنبأْتَ بهذه الدقائق في هذا الحديث: ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر؛ فإنَّ الأمر ليس بالهين، لا كما يظنهُ قوم: أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما<sup>(٢)</sup>.

ومن لا يحسن هذا العلم فلا يجوز له الإفهام بالتصحيح والتضعيف قال الحازمي (ت ٥٨٤ هـ) في معرض رده على من تكلم في الحديث وهو لا يحسن: الغرض زجر من لم يُتقن معرفة مخارج الحديث عن الطعن في الحديث من غير تتبع وبحث عن مطالعة<sup>(٣)</sup>.

والجاهل لا قدرة له في التمييز بين الحق والباطل قال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): الجاهل لا يعرف رتبة نفسه، فكيف يعرف رتبة غيره<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): كان الفقهاء في قديم الزمان هم أهل القرآن والحديث فما زال الأمر يتناقض حتى قال المتأخرون يكفيانا أن نعرف آيات الأحكام من القرآن وأن نعتمد على الكتب المشهورة في الحديث كسنن أبي داود ونحوها ثم استهانوا بهذا الأمر أيضاً وصار أحدهم يحتاج بآية لا يُعرف معناها وب الحديث لا يدري

(١) شرح العلل (٢/٦٦٣). وانظر: التلخيص شرح البخاري (١٦) للنووي.

(٢) الإمام (٢/٢٦٨).

(٣) الاعتبار في الناسخ والمسنون (٤٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/٣٢١).

أصحيح هو أم لا! وربما اعتمد على قياس يعارضه حديث صحيح ولا يعلم لقلة التفاته إلى معرفة النقل وإنما الفقه استخراج من الكتاب والسنّة فكيف يستخرج من شيء لا يعرفه.

ومن القيبح تعليق حكم على حديث لا يدرى أصحيح هو أم لا ولقد كانت معرفة هذا تصعب ويحتاج الإنسان إلى السفر الطويل والتعب الكثير حتى تعرف ذلك فصنفت الكتب وتقررت السنن وعرف الصحيح من السقيم ولكن غالب على المتأخرین الكسل بالمرة عن أن يطالعوا علم الحديث حتى إن رأيت بعض الأكابر من الفقهاء يقول في تصنيفه عن ألفاظ في الصدح: لا يجوز أن يكون رسول الله ﷺ قال هذا! ورأيته يحتاج في مسألة فيقول: دليلنا ما روى بعضهم أن رسول الله قال كذا! ويجعل الجواب عن حديث صحيح قد احتاج به خصميه أن يقول هذا الحديث لا يُعرف وهذا كلّه جنابة على الإسلام<sup>(١)</sup>.

ولقد أبدع الشيخ ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ) حين قال: الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً وتضعيفاً لا يحسنه من تعلق به في تأخر من السنّة أو حداثة فيه، وإنما يحسنه أهل الاختصاص فيه الذين أفنوا حياتهم وشاخوا فيه حتى جرى الحديث النبوي في عروقهم وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم أما من لم يكن كذلك فلا شكّ أنه سيقع في شؤم ردّ الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، أو العكس كما هو شأن أهل الأهواء والبدع نسأل الله السلامة<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: أنصح لكلّ من يكتب في مجال التصحيف والتضييف أن يثبتَ ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث إلاّ بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة

(١) تلبيس إيليس (١١٩ - ١١٨).

(٢) الصحيفة (٢/٧ - ٨).

## خطورة نقد الأحاديث

هذا العلم في أصوله وترجم رجالة، ومعرفة عللها حتى يشعر من نفسه أنه تمكّن من ذلك كله، نظراً وتطبيقاً بحيث يجد أن تحقيقاته - ولو على الغالب - تُوافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم كالذهبي والزيلعي والعسقلاني وغيرهم.

أنصح بهذا الكل إخواننا المستغلين بهذا العلم، حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: «أَوْلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادُ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولاً»<sup>(١)</sup>.

ولكي لا يصدق عليهم المثل المعروف: تربّب قبل أن يتحضرم.  
ولا يصيّهم ما جاء في بعض الحال من استعجل الشيء قبل أوانه: ابني  
بحرماني.

ذاكراً مع هذا ما صحّ من قول بعض السلف: ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويتخذ  
من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.

أسأل الله - تبارك وتعالى - أن يُسدّد خطاناً، ويصلح أعمالنا، ونوابينا إنّه سميع  
مجيب<sup>(٢)</sup>.

١١ - أئمة الحديث يحكمون على الحديث باعتبار السند والمتن مع مراعاة السند  
أولاً:

اهتم المحدثون بالإسناد خاصةً بعد ظهور الفتنة، وجعلوا الإسناد من الدين قال  
عبد الله بن المبارك: الإسناد عندي من الدين، لو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء ولكن  
إذا قيل له من حديثك؟ بقي<sup>(٣)</sup>.

(١) الإسراء: (٣٦).

(٢) الضعيفة (٤/٨).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١/١٣٠) والترمذني في العلل الصغير (٥/٧٤٠) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/١٦) وابن حبان في المجرورين (١/٢٦) والحاكم في معرفة علوم الحديث (٦) والخطيب في الكفاية (٣٩٣).

وقال أيضًا: قال ابن المبارك: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتفق في السطح بلا سلسلة<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر المحدث الحديث المنقول بلا إسناد كلاماً شائعاً قال العلاء: حمل أصحاب الحديث على ابن عيينة يوماً فصعد فوق غرفة. فقال له أخوه: ت يريد أن يتفرقوا عنك حديثهم بغير إسناد! فقال: انظروا إلى هذا يا مارني أن أصعد فوق البيت بغير درجة.

قال صالح بن أحمد الحافظ: يعني أن الحديث بلا إسناد ليس بشيء. وأن الإسناد ذرّاج المتون به يصل إليها<sup>(٢)</sup>.

وقال محمد بن شاذان الجوهري: سألتُ علي بن المديني عن إسناد حديث سقط على؟ فقال: تدرّي ما قال أبو سعيد الخداج قال: الإسناد مثل الدرج ومثل المراقي فإذا زلتَ رجلك عن المراقة سقطتَ والرأي مثل المرج<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فعند دراسة الحديث تكون النظرة الأولى إلى الإسناد، [لأنَّ الوهم إنما يتطرق إلى أخبار الأحاديث من جهة واحدة هي الطريق أي السنن]<sup>(٤)</sup>.

قال شعبة: إنما يعلم صحة الحديث بصحّة الإسناد<sup>(٥)</sup>.

وقال يحيى بن سعيد: لا تنتظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صحة الإسناد وإلا فلا تغرنَ بالحديث إذا لم يصحَّ الإسناد<sup>(٦)</sup>.

ففقد السنن أهمُّ من نقد المتن؛ لأنَّ السنن هو الجبل الموصَل إلى المتن فإذا وثقنا به

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية (٣٩٣).

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية (٣٩٣).

(٣) أخرجه الخطيب في الكفاية (٣٩٣).

(٤) من كلام القرطبي في المفهم (٥٦٣ / ١).

(٥) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٧٥ / ١).

(٦) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرواية (١٠٢ / ٢).

## خطورة نقد الأحاديث

وثقنا بخبره إلا أن يتبين لنا خطأه وإذا لم نثق بخبره لم نحتاج إلى تكليف ردّ خبره<sup>(١)</sup>. ونقد المتن له اتصال وثيق بنقد رجال السند؛ لأن إثبات ثقة الراوي وقبول خبره مبني على اختبار مروياته بعرضها على روایات الثقات.

فإذا قيل: إسناده ضعيف فمعناه أنه يروي روایات لا يتبع عليها أو يخاطئ فيها ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال المعلمي (ت ١٣٨٦هـ): مَنْ تَتَبَعَ كُتُبَ تِوْارِيخِ رِجَالِ الْحَدِيثِ وَتِرَاجِمِهِمْ وَكُتُبَ الْعُلُلِ وَجَدَ كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ يُطْلِقُ الْأَئْمَةَ عَلَيْهَا: «حَدِيثٌ مُنْكَرٌ». باطل. شبه الموضوع. موضوع». وكثيراً ما يقولون في الراوي: «يُحَدِّثُ بِالْمَنَاكِيرِ». صاحب مناكير. عنده مناكير. منكر الحديث».

ومَنْ أَمْعَنَ النَّظَرَ: وَجَدَ أَكْثَرَ ذَلِكَ مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَىِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَئْمَةُ قَدْ رَاعَوْا تَوْثِيقَ الرِّوَاةِ وَالنَّظَرَ فِي أَحَادِيثِهِمْ وَالطَّعْنِ فِيمَنْ جَاءَ بِمُنْكَرٍ: صَارَ الْغَالِبُ أَنْ لَا يَوْجِدَ حَدِيثًا مُنْكَرًا إِلَّا وَفِي سَنْدٍ مُجْرَوْحٍ، أَوْ خَلْلٍ، فَلَذِلِكَ صَارُوا إِذَا اسْتَنْكَرُوا الْحَدِيثَ نَظَرُوا فِي سَنْدِهِ فَوَجَدُوا مَا يُبَيِّنُ وَهْنَهُ فِي ذَكْرِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَسْتَغْنُونَ بِذَلِكَ عَنِ التَّصْرِيحِ بِحَالِ الْمَتَنِ، انْظُرْ مَوْضِعَاتِ ابْنِ الْجُوزِيِّ وَتَدْبِرْ: تَجَدُهُ إِنْمَا يَعْمَدُ إِلَى الْمَتَنِ الَّتِي يَرَى فِيهَا مَا يَنْكِرُهُ وَلَكِنَّهُ قَلَّمَا يُصْرِحُ بِذَلِكَ بَلْ يَكْتُفِي غَالِبًا بِالطَّعْنِ فِي السَّنْدِ. وَكَذَلِكَ كُتُبُ الْعُلُلِ وَمَا يَعْلَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي التَّرَاجِمِ تَجَدُ غَالِبًا ذَلِكَ مِمَّا يَنْكِرُ مَتَنَهُ، وَلَكِنَّ الْأَئْمَةَ يَسْتَغْنُونَ عَنْ بَيَانِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: «مُنْكَرٌ» أَوْ نَحْوُهُ أَوْ الْكَلَامُ فِي الْرَّاوِيِّ أَوْ التَّنبِيَّهُ عَلَى خَلْلٍ فِي السَّنْدِ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانَ لَمْ يَلْقَ فَلَانَ. لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. لَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا. اضطربَ فِيهِ. لَمْ يَتَابَعْ عَلَيْهِ. خَالِفُهُ غَيْرُهُ. يَرَوِي هَذَا مَوْقِوفًا وَهُوَ أَصْحَّ وَنَحْوُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) المثار المنيف (٤٣ - ٤٤).

(٢) انظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث (١١٩) لمحمد لقمان وانظر منه (٣٢٦).

(٣) الأنوار الكاشفة (٢٦٣ - ٢٦٤).

وقد نبه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ) إلى أن الحكم على الحديث يؤخذ في الأصل من السند حيث قال رحمة الله: ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المُخْبِر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه<sup>(١)</sup>.

وقال الطبيبي (ت ٧٤٣هـ): اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار إلا نادراً، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبين، بين؛ بحسب أوصاف الرواية من العدالة والضبط والحفظ، وخلافها بين ذلك، أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها<sup>(٢)</sup>.

وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي موضحاً كلام الإمام الشافعي: لا يشك عاقل في وجود النبي ﷺ من الناحية التاريخية، وأنه عاش على هذه الأرض. ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك. فإذا ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل بيمنيه ويشرب في ثلاثة أنفاس ويدعوا كذا عند نومه وكذا عند استيقاظه، فكل هذا ممكن عقلاً، كما أن ضدّه ممكّن. وجائز لرجل أن يأكل بيمنيه أو بيساره، ويمكن له أن يشرب في نفس واحد أو تَسَعَين أو ثلاثة أو أكثر، كذلك لا يستحيل دعاؤه، لكنه ليس هناك شيء يجرّه على الدعاء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

إذن من الناحية العقلية يتحمل هذا أو ذاك. يمكن أن يكون الشيء ويمكن أن يكون ضدّه وعكسه، ولا يستطيع العقل أن يحكم بجانب على آخر، فالذي يرجح صدق الخبر في هذه الحالات ليس هو العقل، لكن صدق المخبر. وإذا نظرنا إلى دواعين السنة نجد

(١) الرسالة (٣٩٩).

(٢) الخلاصة في أصول الحديث (٣٦).

(٣) هذه كلها احتمالات عقلية من باب المناقشة.

جزءاً كبيراً منها يدخل في هذا النطاق. من هنا يبدو أنّ ادعاء المعارضين بأنّ المحدثين أهملوا العقل ادعاءً في غير محله بل إنّهم استعملوا العقل، لكنّ العقل حكم بنفسه بأنّ هذه القضايا خارجة عن دائرة حكمه.

ومن ناحية أخرى أنّ المحدثين لم يقفوا على الأسانيد فقط وأصدروا أحكامهم على الأحاديث بل دائمًا كانوا ينظرون إلى المتن حتى حكموه على الأحاديث بالبطلان بالرغم من نظافة الأسانيد.

ويمكتنا أن نقول: إنّ مراعاة المحدثين للعقل في دراسة الأحاديث النبوية وقوتها ورفضها كان في كل خطوة، حيث كان بالإمكان مراعاته<sup>(١)</sup>.

قال المعلمي: إنّ المحدثين رأعوا العقل في أربعة مواطن:

- عند السماع.

- عند التحديد.

- عند الحكم على الرواية.

- عند الحكم على الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطيب (ت ٤٦٣هـ): الأخبار كلّها على ثلاثة أضرب:

- فضرب منها يعلم صحته.

- وضرب منها يعلم فساده.

- وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر.

أـ أما الضرب الأول وهو ما يعلم صحته: فالطريق إلى معرفته - إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به - أن يكون بما تدلّ العقول على موجبه، كالإخبار عن حدث

(١) منهج النقد عند المحدثين (٨٢ - ٨٦) وانظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث (٣٢٦، ١١٩) لمحمد لقمان ومنهج النقد في علوم الحديث (٤٧٠ - ٤٧٢) لنور الدين عتر.

(٢) الأنوار الكاشفه (٧ - ٦) ثم فصل رحمة الله تعالى هذه المواطن.

الأجسام، وإثبات الصانع، وصحة الأعلام التي أظهرها الله عز وجل على أيدي الرسل ونظائر ذلك مما أدلة العقول تقتضي صحته. وقد يستدل أيضاً على صحته: بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن أو السنة المتواترة أو اجتمعت الأمة على تصديقه أو تلقيته الكافية بالقبول وعملت بمحاجة لأجله.

ب - وأما الضرب الثاني وهو ما يُعلم فساده: فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة النصوصية فيها نحو الأخبار عن قدم الأجسام، ونفي الصانع، وما أشبه ذلك. أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعـت الأمة على رده. أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل: علم بطلانه؛ لأن الله تعالى لا يلزم المكلفين علمًا بأمر لا يعلم إلا بخبر ينقطع ويبلغ في الضعف إلى حد لا يُعلم صحته اضطراراً ولا استدلالاً، ولو علم الله تعالى أن بعض الأخبار الواردة بالعبادات التي يجب علمها يبلغ إلى هذا الحد؛ لأسقط فرض العلم به عند انقطاع الخبر وبلغه في الوهي والضعف إلى حال لا يمكن العلم بصحته. أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبياً عظيم مثل خروج أهل إقليم بأسرهم على الإمام أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام فلا ينقل نقل مثله بل يرد وروداً خاصاً لا يوجب العلم فيدل ذلك على فساده؛ لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار بما هذه سببـه.

ت - وأما الضرب الثالث الذي لا يُعلم صحته من فساده: فإنه يجب الوقف عن القطع بكونه صدقاً أو كذباً وهذا الضرب لا يدخل إلا فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون مثل الأخبار التي ينقلها أصحاب الحديث عن رسول الله ﷺ في أحكام الشرع المختلف فيها. وإنما وجـب الوقف فيما هذه حالة من الأخبار؛ لعدم الطريق إلى

العلم بكونها صدقاً أو كذباً فلم يكن القضاء بأحد الأمرين فيها أولى من الآخر إلا آنَه يجب العمل بما تضمنت من الأحكام إذا وجد فيها الشرائط التي نذكرها بعد إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

فإِنْ قِيلَ: الْمُحَدِّثُونَ نَقَدُوا الْمُتَنَّ فَلِمَ الْإِنْكَارُ؟

الجواب:

القول بأنَّ المحدثين قد نقدوا المتن كما نقدوا السند ليس معناه أنَّ نقدَهم للمنت مساوٍ في المقدار والكمية لنقد السند، إنما المراد بهذا أنَّهم نظروا في المتن النظر الكافي اللازم للتبُّث من الروايات دون خلل أو تقصير في هذا الجانب.

كما أنَّهم نظروا في السند -أيضاً- النظر الكافي اللازم دون خلل أو تقصير.

وما يدلُّ على أنَّهم أَعْطَوا النظر الكافي في الجانبيين: أنَّ أنواع علوم الحديث التي انبثقت عن تمحيصهم للسند، وأنواع علوم الحديث التي انبثقت عن تمحيصهم للمنت لو أراد أحد أن يزيد على صنيعهم وجهاً واحداً -في جانب نقد السند أو المتن- قد تركه المحدثون بما ينبغي أن يوجد لنقد الرواية -لو أراد أحد ذلك لما استطاع<sup>(٢)</sup>.

١٢ - الأصل عدم توهيم الثقة:

الأصل المعتمد عليه هو عدم توهيم الثقة بلا حُجَّةٍ قال القرطبي (ت ٦٥٦هـ) في معرض رده على من ردَّ حديثاً بالتوهُّم: هذا لا ينبغي أن يرد الخبر له؛ لأنَّه وهم وظنَّ غير محقٍّ بل هو مردود. بل المعتمد ثقة الراوي وأمانته<sup>(٣)</sup>.

وتهيئ الراوي بلا حُجَّةٍ سوءٌ ظنٌّ به قال المازري (ت ٥٣٦هـ) عن تحطئة الرواية

(١) الكفاية (١٧ - ١٨).

(٢) حوار حول منهج المحدثين (٩ - ١٠) بتصريف بسيط.

(٣) المفهم (١٠ / ٣).

بلا دليل: سوء ظن بالرواة وتطريق إلى إفساد أكثر الأحاديث<sup>(١)</sup>.

والظن المجرد من الحجة الدالة على ثبوته وهم ليس كالظن المبني على الدليل المرجح له فالخوف من اختلاط أحدهما بالأخر فكما أثنا نحنا أن لا يدخل في السنة ما هو خارج عنها<sup>(٢)</sup>، كذلك يجب أن نحنا أن لا يخرج من السنة ما هو منها، قال ابن دقيق العيد (ت ٢٧٠هـ): الخوف الأكبر اختلاط درجة الظن مع درجة الوهم<sup>(٣)</sup>.

وتوهيم الراوي بلا حجّة مجرد دعوى والسنن لا تردد بمثل هذا الظن قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): السنن الثابتة لا تردد بالدعوى<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القطان (ت ٦٢٨هـ): رجال إسناده ثقات ولا يصار إلى توهم الخطأ على أحد منهم إلا بحجّة<sup>(٥)</sup>.

### ١٣ - الحديث لا يجزم برده:

هذه القاعدة قلًّ مَن يتبنّه لها فمن الأمور المهمة: أن يعلم الباحث أنَّ الحديث الضعيف وإن كان ضعيفاً فهو في ظاهر الأمر ولذلك قد يكون النبي ﷺ قاله فأهل العلم لا يجزمون برده مطلقاً ظاهراً وباطناً، وإنما في ما ظهر لهم ولذلك هم يقولون: توقف عن قبوله حتى يوجد ما يرجح جانب قبوله إلا إذا كان ظاهر البطلان ولذا لا يتعرضون غالباً لمنه مع ضعفه؛ لاحتمال أن يوجد ما يقوّي احتمال ثبوته فيقبلونه وما يدلّ عليه أنّهم قد يضعفون حديثاً ثم يجدون متابعاً له فيتقوّى.

قال الحافظ (ت ٨٥٢هـ): تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن فإذا قالوا:

(١) المعلم (٢/١٤٥).

(٢) قال السخاوي في الأجوية المرضية (١/٤٧٣): صرَّح بعض العلماء: بأنه يحرم على المرأة أن يجزم بنسبة شيء إلى النبي ﷺ إلا إن أخذته عن إمام معتمد من أئمة الحديث؛ صرَّوا للحديث النبوي عن أن يدخل فيه ما ليس منه.

(٣) شرح الإمام (١/٦١). وانظر: الاقتراب (٢٣٠) له.

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٨).

(٥) بيان الوهم (٥/٣٨٩). تنبِّه: في المطبوع: ولا يصاغ. كذا ولعل الصواب ما أثبته.

أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطاؤه في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعتمد<sup>(١)</sup>.

بل حتى الحديث الذي في سنته كذاب لا يجزم برده:

قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): قد كثُر منهم - أي أئمة الحديث - الحكم على الحديث بالوضع استناداً إلى أنّ راويه عُرف بالوضع فيحكمون على جميع ما يرويه هذا الراوي بالوضع، وهذه الطريقة استعملها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات وهي غير صحيحة؛ لأنّه لا يلزم من كونه معروفاً بالوضع أن يكون جميع ما يرويه موضوعاً لكنّ الصواب في هذا أنه لا يحتاج بما يرويه؛ لضعفه ويجوز أن يكون موضوعاً لا أنه موضوع لا محالة، وقد قال القاضي أبو الفرج النهرواني في المجلس المائة من كتاب الجليس الصالح: زعم جماعة من أهل صناعة الحديث وكثير من لا نظر له في العلم فظنّ أنّ ما ضعيف راويه فهو باطل في نفسه ومقطوع على إنكاره من أصله، وهذا جهل من ذهب إليه وذلك أنّ راوياً معروفاً بالكذب في روایاته لو روى خبراً انفرد به مما يمكن أن يكون حقاً أو يكون باطلاً: لوجب التوقف على الحكم بصفحته والعمل بما تضمنه، ولم يجز القطع على تكذيب روایته والحكم بتكذيب ما رواه انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائي (ت ٧٦١هـ): الحكم على الحديث بكونه موضوعاً من المؤخرین عسر جداً؛ لأن ذلك لا يتّأتى إلا بعد جمع الطرق وكثرة التفتیش وأنه ليس لهذا المتن سوى هذا الطريق الواحد ثم يكون في روایتها من هو متّهم بالكذب إلى ما ينضم إلى ذلك من قرائن كثيرة تقتضي للحافظ التبحّر بأنّ هذا الحديث كذب.

ولهذا انتقد العلماء على أبي الفرج في كتابه الموضوعات وتوسيعه بالحكم بذلك على كثير من أحاديث ليست بهذه الثابة. ويجيء بعده من لا يدّ له في علم الحديث فيقلّده

(١) فتح الباري (١/٥٨٥).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/٢٦٥-٢٦٦).

فيما حَكَمَ به من الوضع وفي هذا من الضرر العظيم ما لا يخفى وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله تعالى التبحر في علم الحديث والتَّوْسُع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ثُمَّ أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذى والنَّسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجيء بعدهم مساوا لهم ولا مقارب، فمتى وجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم بوضع شيء كان متعمداً لِمَا أعطاهم الله عز وجل من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح انتهى<sup>(١)</sup>.

وتعقبه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بقوله: وفيما قاله نظر؛ فقد حكم جمع من المتقدمين على أحاديث بأنه لا أصل لها ثم وُجِدَ الأمر بخلاف ذلك، وفوق كل ذي علم عليم. فينبغي أن يقال: إنه يبحث عن ذلك ويراجع مَنْ له عناية بهذا الشأن، فإن لم يوجد عندهم ما يخالف ذلك اعتمد حيئذ<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ): في جزمه باعتمادهم في جميع ما حكمو به من ذلك: توقف<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ (ت ٨٥٢هـ) عن الحديث الموضوع: الحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظنّ الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب لكن لأهل العلم بالحديث ملَكة قوية يُميِّزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم مَنْ يكون اطلاعه تاماً، وذهنه ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة<sup>(٤)</sup>.

(١) نقله الزركشي في نكته على ابن الصلاح (٢٦٦/٢ - ٢٦٧). وانظر: النكت (٢/٨٤٧) للحافظ وفتح المغثث (١/٢٩٧) للسخاوي.

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/٢٦٦).

(٣) فتح المغثث (١/٢٩٧).

(٤) نزهة النظر (٨٩).



**الباب الثاني**  
**نقد الحديث بين القبول والرد**

**الفصل الأول**

**خطورة نقد الحديث**

**الفصل الثاني**  
**نقد الحديث المقبول.**

**الفصل الثالث**

**نقد الحديث المردود.**



## الفصل الأول

### خطورة نقد الحديث

لا شك أن التكلم في الحديث قبولاً وردًا أمر خطير وتنظر خطورته بما يلي:

أ - أنه داخل في القول على الله بلا علم، والقول على الله بلا علم عظيم قال تعالى: «قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبُّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمُ وَالْبَغْيَيْ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»<sup>(١)</sup>.

قال يحيى بن سعيد: سئل ابن عبد الله بن عمر عن شيء فلم يكن عنده شيء. فقال الرجل: إنني لأعظم أن أكون مثلك ابن إمام هذى ثم سأله عن شيء لا يكون عندك منه علم. قال: أعظم من ذلك - والله عند الله وعند من تحمل عن الله عز وجل - أن أقول بغير علم أو أحدث عن غير ثقة<sup>(٢)</sup>.

ب - أن رد السنة بمجرد الوهم والاحتمال هو وسوسه شيطان، قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - معلقاً على تضعيف يعقوب الفسوسي أحاديث رواها زيد بن وهب ودعواه أن: «في حديثه خللاً كثيراً»<sup>(٣)</sup> - هذا الذي استنكره الفسوسي من حديثه ما سبق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيراً من السنن الثابتة بالوهم الفاسد<sup>(٤)</sup>.

ج - أن من رد الأحاديث نفر منه أهل العلم واستوحشوه قال ابن عبد البر

(١) الأعراف: (٣٣).

(٢) أخرجه الفسوسي في المعرفة والتاريخ (٥٥٥/١).

(٣) المعرفة والتاريخ (٧٦٩/٢).

(٤) الميزان (١٠٧/٢) وانظر: المغني في الضعفاء (٣٦١/١).

(ت ٤٦٣ هـ): قد تضيق صدور العلماء عند مثل هذا وهو عندهم عظيم: رد السنة بالرأي<sup>(١)</sup>.

قال ابن الفرضي في ترجمة أبي عبد الله محمد بن وضاح الأندلسي: كان عالماً بالحديث، بصيراً بطرقه متكلماً على عللـه كثيراً الحكاية عن العباد ورعاً زاهداً فقيراً متغفلاً صابراً على الإسماع محتسباً في نشر علمـه سمع منه الناس كثيراً ونفع الله به أهل الأندلس. كان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحداً وكان يعظـمه جداً ويصف فضله وعقلـه وورعـه، غير أنه كان ينكر عليه كثرة ردـه في كثرة من الأحاديث.

قال ابن الفرضي: كان ابن وضاح كثيراً ما يقول: ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء وهو ثابت من كلامـه ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ (ت ٨٥٢ هـ): وقعت عندي من الخطابـي نفرة؛ لإقدامـه على تخطئة الروايات الثابتة خصوصـاً ما في الصحيحـين<sup>(٣)</sup>.

دـ - أنَّ مَنْ رَدَ الْحَدِيثَ فَهُوَ عَلَى شَفَا جَرْفِ هَارِ مِنْ الْهَلَكَةِ: قال الإمامـ أحمدـ: مَنْ رَدَ حديثـ النبي ﷺ فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلَكَةِ<sup>(٤)</sup>.

هـ - آنـه قد يقع في الضلالـ والغواية قال أبو طاهر السـلـفي (ت ٥٧٦ هـ): كـلـ مـن رـدـ ما صـحـ من قولـ الرـسـول ﷺ ولمـ يتـلقـهـ بالـقبـولـ قد ضـلـ وـغـوىـ إـذـ كانـ عـلـيـهـ الصـلاـةـ وـالـسـلـامـ لـاـ يـنـطـقـ عـنـ الـهـوـيـ<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو الحسن الطبـسيـ: جاءـ رـجـلـ إـلـىـ أـبـيـ سـعـيدـ الـإـصـطـخـريـ وـقـالـ لـهـ: أـيـجـوزـ

(١) التمهـيد (٤/٨٦).

(٢) تاريخـ الأندلس (٢/١٦ - ١٧). وانظرـ: سـيرـ أـعـلامـ النـبـلـاءـ (١٣/٤٤٥ - ٤٤٦) للـذهبـيـ.

(٣) فتحـ الـبارـيـ (٨/٤٠).

(٤) أخرجهـ الـلـالـكـائـيـ فيـ شـرـحـ اـعـتقـادـ أـهـلـ السـنـةـ (١/٤٧٧ـ رقمـ ٧٣٣ـ ٩٧ـ رـقمـ ٢٦٠ـ ٩٧ـ رـضاـ) منـ طـرـيقـيـنـ عـنـ الفـضـلـ بـنـ زـيـادـ عـنـ الـإـمـامـ أـمـدـعـهـ بـهـ.

(٥) نـقلـهـ الـزـركـشـيـ فـيـ النـكـتـ عـلـىـ اـبـنـ الصـلـاحـ (١/٣٨٠).

## ظهور نقد الأحاديث

الاستجاء بالعظم؟ قال: لا. قال: لم؟ قال: لأنّ رسول الله ﷺ قال: «هُوَ زَادٌ إِخْرَانِكُم مِّنَ الْجِنِّ». قال فقال له: الإنسان أفضل أم الجن؟ قال: بل الإنسان. قال: فلِمَ يجوز الاستجاء بالماء وهو زاد الإنسان؟ قال: فنزا عليه وأخذ بحلقه وهو يقول: يا زنديق! تُعارض رسول الله ﷺ؟ وجعل يختنه. فلو لا أني أدركته لقتله<sup>(١)</sup>.

وقال البربهاري (ت ٢٣٩هـ): إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يrid غير الآثار فاتهمه على الإسلام، ولا تشک أنه صاحب هوى مبتدع<sup>(٢)</sup>.

ز - أن ردّ الحديث المنقول بالحسن: يلزم منه تكذيب الرواية قال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): معلوم قطعاً أن تطرق الوهم والغلط إلى من أخبر عما فهمه يظنه كذلك أولى من تطرق التكذيب إلى من قال: سمعته يقول: كذا وكذا وأنه لم يسمعه فإن هذا لا يتطرق إليه إلا التكذيب بخلاف خبر من أخبر عما يظنه من فعله وكان واهماً فإنه لا ينسب إلى الكذب<sup>(٣)</sup>.

ح - أنه استهزاء بالسنة، والاستهزاء بالسنة عظيم قال أبو داود السجستاني: كان في أصحاب الحديث رجل خليع، لما أن سمع بحديث النبي ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضاً بِمَا يَصْنَعُ». فجعل في نعليه حديد مسامير وقال: أريد أن أطا أجنحة الملائكة!!! فأصابته الأكملة في رجله<sup>(٤)</sup>.



(١) أخرجه أبو ذر المروي في ذم الكلام (٤/٣٨٤ رقم ١٢٥٨). وانظر منه (٤/٤٢٧، ٣٩٨).

(٢) شرح السنة (١١٣) رقم ١٣٤.

(٣) زاد المعاد (٢/١٣٠).

(٤) أخرجه أبو طاهر السلفي في الطيوريات (١٢١) رقم ١٩٨ - المتخب). وانظر نحو هذه القصة: ذم الكلام للهروي (٤/٣٦٢ - ٣٦٩ رقم ١٢٣١ - ١٢٣٢).

## الفصل الثاني

### نقد الحديث المقبول

في هذا الفصل سنقف - إن شاء الله تعالى - على بعض الأمثلة من نقد العلماء للحديث وتضعيفهم له بالحجّة والبرهان، لا بالهوى ووساوس الشيطان. ومعلوم أنَّ النقد القائم على الحجّة والبرهان مقبول عند أرباب أهل الفن. وكذا النقد الصادر من إمام مقبول - ما لم يعارض بقول إمام آخر أو بحجّة وبرهان -. والمحدث حين يعلّ حديثاً يلتمس علة في سنته ظاهرة وهو الغالب وقد تكون خفيةً.

قال المعلمي (ت ١٣٨٦هـ): إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السندي الصحة فإنّهم يتطلّبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست قادحة مطلقاً، ولكنّهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر.

وحجّتهم في هذا: أنَّ عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما يبني على أنَّ دخول الخلل من جهتها نادر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظنَّ الناقد بطلانه، فقد يتحقق وجود الخلل، وإذا لم يوجد سبب له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأنَّ هذا من ذاك النادر الذي يحييء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبيّن: أنَّ ما يقع من دونهم من التعقيب بأنَّ تلك العلة غير قادحة، وأنّهم قد صاحبوا ما لا يُحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلة عما تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أنَّ الخبر غير منكراً<sup>(١)</sup> انتهى.

---

(١) الفوائد المجموعة (٨-٩).

## خطورة نقد الأحاديث

٥٣

وإذا كان الوهم ظاهراً فإن ردّه خير من التأويل البعيد قال العلائي (ت ٧٦١هـ):  
رد الحديث بالوهم أولى من تأويله بالمستكره من الوجوه والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فمن أمثلة النقد المقبول:

ما قاله ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) في ترجمة أبي زيد مولى عمرو بن حرث: سمعتُ ابن حماد يقول قال البخاري: أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود أنَّ النبي ﷺ قال: «ثمرة طيبة وماء طهور». رجل مجهول لا يُعرف بصحبة عبد الله وروى علقة عن عبد الله آنه قال لم أكن ليلة الجن مع رسول الله ﷺ.

قال الشيخ: هذا الحديث مداره على أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حرث عن ابن مسعود وأبو فزارة مشهور واسمه راشد بن كيسان وأبو زيد مولى عمرو بن حرث مجهول. ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ وهو خلاف القرآن<sup>(٢)</sup>.

مثال آخر:

من ذلك حديث ابن عباس رض آنه قال: «أوحى الله إلى محمد ﷺ: «أني قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً، وإنَّ قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً، وسبعين ألفاً». علق عليه الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) بقوله: هذا حديث نظيف الإسناد، منكر اللفظ<sup>(٣)</sup>.

مثال آخر:

قال أحمد الغماري (ت ١٣٨٠هـ): مرتبة الحديث إذا جُهلت من الإسناد تُعرَف من المتن إذا كان فيه ما يُنكر كهذا؛ فإنَّ قول النبي ﷺ لأنَّسٍ وهو صبي ابن ثمان سنين: «بَا لِغَ فِي الْأَغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(١) التنبيهات المجملة على الموضع المشكلة (٦٨).

(٢) الكامل (٢٩١/٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/٣٤٢). وانظر منه: (٣/٢٠٩) و(١٧/٢٩٩).

## خطورة نقد الأحاديث

فهو أمر له لا يُعقل ولا يُتصوّر منه، وكذلك أمور أخرى ظاهرة النكارة. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

مثال آخر:

من أوجه الطعن في المتن بأن يخالف الحديث الصحيح إذا كان مختلفاً في إسناده:  
أخرجه الحاكم في المستدرك (١٦٠/١) قال الحاكم: حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني ببخارى ثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إملاء من كتابه سنة ست وتسعين ومائتين ثنا أبو بكرة بكار بن قتيبة قاضي الفسطاط ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَطَهُورٌ إِنَاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يُغَسِّلَ سَبْعَ مَرَاتٍ الْأُولَى بِالْتُّرَابِ وَالْهَرَّةُ مِثْلُ ذَلِكَ». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيفيين فإنّ أبو بكرة ثقة مأمون ومن توهم أنّ أبو بكرة ينفرد به عن أبي عاصم وإنما تفرد به أبو عاصم وهو حجة.

وآخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩/١) وفي شرح مشكل الآثار (٧/٧ رقم ٢٦٤٩) قال: حدثنا بكار بن قتيبة.

وآخرجه الدارقطني في السنن (٦٧/١) وعن الحاكم في المستدرك (١٦٠/١) وعن الحاكم: البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٧/١) قال الدارقطني: ثنا أبو بكر عبد الله ابن محمد بن زياد الفقيه ثنا بكار بن قتيبة وحماد بن الحسن بن عنبرة.

وآخرجه تمام في الفوائد (١٩١/١) رقم ١٣٨ - الروض البسام) قال: أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسين بن محمد السفر.

قالوا: ثنا أبو عاصم ثنا قرة بن خالد ثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال

(١) عواطف اللطائف (٢/٣٨٥).

رسول الله ﷺ: «طهور الإناء إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات الأولى بالتراب والهرة مرة أو مرتين». قرة: يشكّ.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٦١ - ١٦٠) قال الحاكم: أخبرنا أبو محمد المزني ثنا قاسم بن زكريا المقربي ثنا علي بن مسلم ثنا أبو عاصم ثنا قرة ابن خالد ثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في الهرة: «مرة أو مرتين».

وقال الطحاوي (ت ٣٢١هـ): هذا حديث متصل صحيح الإسناد.

قال الحاكم: يعني غسل الإناء إذا ولغ فيه الهرة. وقد شفي علي بن نصر الجهمي عن قرة في بيان هذه اللفظة:

أخرجه الحاكم (١٦١/١) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٧/١) قال الحاكم: حدثنا أبو محمد المزني ثنا أبو عشر الحسن بن سليمان الدارمي ثنا نصر بن علي ثنا أبي ثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولاهن بالتراب». ثم ذكر أبو هريرة الهر لا أدرى قال: «مرة أو مرتين».

قال نصر بن علي: وجدته في كتاب أبي في موضع آخر عن قرة عن ابن سيرين عن أبي هريرة في الكلب مستنداً، وفي الهرة موقفاً.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٦١/١) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٧/١) قال الحاكم: تابعه في توقيف ذكر الهرة: مسلم بن إبراهيم عن قرة أخبرنا أبو بكر أحمد بن سهل الفقيه ثنا أحمد بن محمد البرقي وثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق أنا محمد بن أيوب وثنا أبو محمد المزني ثنا أبو خليفة قالوا ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا قرة ثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رحمه الله في الهر يلغ في الإناء قال: «يغسل مرة أو مرتين».

وقد ثبت الرجوع في حكم الشريعة إلى حديث مالك بن أنس في طهارة الهرة والله أعلم. انتهى.

يشير إلى ما روطه كبشة: قالت كَبِشَة بُنْتُ كَعْبٍ بُنْتُ مَالِكٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ أَبْنَى قَنَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ - إِنَّ أَبَا قَنَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوئًا فَجَاءَتْ هِرَّةٌ لِتَشَرَّبَ مِنْهُ فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ! قَالَتْ كَبِشَةُ: فَرَآنِي أَنْظَرُ إِلَيْهِ! فَقَالَ أَتَعْجِبُنَّ يَا ابْنَةَ أَخِي؟ قَالَتْ فَقُلْتُ: نَعَمْ! فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ»<sup>(١)</sup>.

قال الإمام مالك بن أنس: لا بأس به إلا أن يرى على فمه نجاسة اه.

وقال الترمذى (ت ٢٩٧هـ): هذا حديث حسن صحيح.

وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم: مثل الشافعى وأحمد وإسحاق: لم يرو ب سور الهرة بأسا.

وهذا أحسن شيء روى في الباب.

وقد جوَدَ مالك بن أنس هذا الحديث، ولم يأت به أحد أئمَّةَ مالك اه.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، وهذا الحديث مما صحَّحَه مالك واحتجَ به في الموطأ. اه.

وقال ابن المنذر (ت ٣١٨هـ): الرخصة في سور الهر به قال عوام أهل العلم والأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ دالة على ذلك، وعلى طهارة سوره، وهو قول فقهاء الأمصار، من أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل الشام وسائر أهل الحجاز والعراق وأصحاب الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (٢٢/١) ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٠٣، ٣٠٩/٥) وأبو داود في السنن (١/٦٠ رقم ٧٥) والنسائي في السنن (١/٥٨ رقم ٦٨) والترمذى في السنن (١/١٥٣ رقم ٩٢) وابن ماجه في السنن (١/٢٢٨ رقم ٣٦٧) والحاكم في المستدرك (١/١٥٩ - ١٦٠). والحديث: صحَّحَه ابن عبد البر في التمهيد (١/٣٢٤) والنوي في المجموع (١/١٧١) والألبانى في الإرواء (١/١٩٢ رقم ١٧٣).

(٢) الأوسط (١/٣٠١).

وقال ابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ): الحجّة عند التنازع والاختلاف: سنة رسول الله ﷺ وقد صحّ عنه من حديث أبي قتادة، وعليه اعتماد الفقهاء في كلّ مصر إلاّ أبا حنيفة ومن قال بقوله<sup>(١)</sup>.

وقال الحازمي (ت ٥٨٤هـ) من أوجه المرجحات: أن يكون أحد الحديثين متفقاً على رفعه والآخر قد اختلف في رفعه ووقفه على الصحابي فيجب ترجيح ما لم يختلف فيه على ما اختلف فيه؛ لأنّ المتفق على رفعه حجّة من جميع جهاته، والمختلف في رفعه على تقدير الوقف هل يكون حجّة أم لا؛ فيه خلاف والأخذ بالمتفق عليه أقرب إلى الحقيقة<sup>(٢)</sup>.



(١) التمهيد (١/٣٢٤).

(٢) الاعتبار (١٧ - ١٦). وانظر: الكفاية (٤٣٥) للخطيب البغدادي.

وانظر: مثلاً آخر: نقد مرويات الحضر: في كتاب المنار المنيف لابن قيم الجوزية (٧٦ - ٦٧) فقد حشد وجع الأدلة من المنشولات والمعقولات في ردّها جزاء الله خيراً.

ومثلاً آخر: نقد حديث وضع الجزرية عن أهل خيبر في المنار المنيف (١٠٥ - ١٠٢) بما لا تراه في مكان غيره جزاء الله خيراً.

### الفصل الثالث

#### نقد الحديث المردود

في هذا الفصل سنقف - إن شاء الله تعالى - على بعض الأمثلة من نقد الحديث وتضعيقه بلا حجّة وبرهان، وإنما بالموى ووساوس الشيطان. ومعلوم أنّ النقد الذي لا يقوم على الحجّة والبرهان أنه مردود غير مقبول عند أرباب أهل الفنّ.

وكذا النقد الصادر من شخص غير مشغّل بعلم الحديث غير معروف به فضلاً عن أن يكون غير متأهّل بالعلم الشرعي.

فأحياناً يردّ الحديث مع إمكان الجمع - ولو بوجه بعيد - فهو خير من التغليط قال العلائي (ت ٧٦١هـ) في معرض ذكره للجمع بين الروايات: في هذا التأويل من التعسُّف ما لا يخفى، وتَنْزِيل ألفاظ الحديث عليه فيه عسر، ولكنه خير من التغليط<sup>(١)</sup>. وكذا لا يجوز ردّ الحديث الصحيح بروايات التاريخ الضعيفة أو الروايات الضعيفة قال ابن بطال (ت ٤٤٩هـ): إنما تتعارض الأحاديث إذا تساوت طرقها في النقل والعدالة، وأما إذا كان بعضها ضعيفاً فالصحيح منها يسقط الضعيف<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): لا تجوز معارضه الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة بروايات التاريخ المقطعة المغلوطة<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز ردّ الحديث الثابت بالوهم والخيال الفاسد الذي لا دليل عليه قال ابن قيم

(١) التبيهات المجملة (٧٨). في المطبوع: من التغليط. ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) شرح صحيح البخاري (٤٠٦).

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٣٦٢/١).

الجوزية (ت ٧٥١هـ): رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذه الخيالات الفاسدة مما يرغّب عن مثله أئمّة العلم<sup>(١)</sup>.

وقال أيضًا: كيف يجوز رد الروايات الصحيحة التي لا مطعن فيها بمثل هذه الرواية الشاذة التي قد عُلِمَ خطاؤها يقينًا<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: لا يجوز معارضه الأحاديث الثابتة من قد أجمع علماء الحديث على ترك الاحتجاج به<sup>(٣)</sup>.

مثال لنقد مردود لا يصح:

قال القرطبي (ت ٦٥٦هـ) في معرض كلامه على حديث لعنة الأصابع بعد الطعام: ولعنه أصابعه الثلاثة، وأمره بذلك يدلّ على أنه سنة مستحبة.

وقد كرهه بعض العامة، واستقدرها، وقوله بالكرابة والاستقدار أولى من سنة رسول الله ﷺ. ولو سكت الجهال لقلّ الخلاف<sup>(٤)</sup>.

مثال آخر:

من ذلك أبو هريرة حديثه:

قال إبراهيم: إنّ كثيرًا من حديث أبي هريرة منسوخ.

قلتُ: وكان كثير من حديثه ناسخًا؛ لأنّ إسلامه ليالي فتح خير، والناسخ والمنسوخ في جنب ما حمل من العلم عن النبي ﷺ نظر قليل، وكان من أئمّة الاجتهاد، ومن أهل الفتوى حديثه. فالسنن الثابتة لا تُرْدَدُ بالدعوى<sup>(٥)</sup>.

(١) تهذيب السنن (١/٣٦٣).

(٢) تهذيب سنن أبي داود (١/٣٦٢).

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٦/٣٢٤).

(٤) المفهم (٥/٢٩٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/٥٢٨).

مثال آخر:

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): الحر بن مالك أبو سهل العنبري أتى بخبر باطل فقال حدثنا شعبة عن إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله مرفوعاً قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلْيَقْرَأْ فِي الْمُصَحَّفِ».

رواه ابن عدي<sup>(١)</sup> في ترجمته فقال حدثنا ابن بخيت حدثنا إبراهيم بن جابر حدثنا الحر بن مالك فذكره.

وإنما اتخذت المصاحف بعد النبي ﷺ انتهی<sup>(٢)</sup>.

وتعقبه الحافظ (ت ٨٥٢هـ) بقوله: هذا التعليل ضعيف ففي الصحيحين أن النبي ﷺ: «نَهَى أَنْ يُسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ خَافَةً أَنْ يَنَالُهُ الْعَدُوُّ»<sup>(٣)</sup>.

وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيستخدمون المصاحف انتهی<sup>(٤)</sup>.

مثال آخر:

ما رواه أبوأسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري أنه قيل لرسول الله ﷺ أتوها من بئر بضاعة وهي بئر يطرح فيها الحি�ض ولحم الكلاب والتن؟ فقال رسول الله ﷺ: «الماء طهور لا يُجْسِدُ شَيْءاً».

تخریجه:

آخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٢٨٠ رقم ٣٦٠٨١) وأحمد في المسند (٣١/٣).

(١) آخرجه ابن عدي في الكامل (٤٤٩/٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٧١/١).

وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في المغني (١/٢٢١): له خبر منكر في قراءة المصحف انتهی.

(٣) وهو حديث صحيح انظر: لتخریجه: جامع الأصول (٥١١/٨).

(٤) لسان الميزان (٣/١١).

## خطورة نقد الأحاديث

٦١

ومن طريقه الحافظ ابن حجر في المواقفه ٤٨٥ عن أبيأسامة عنه به.  
وأخرجه أبو داود في السنن (١/٥٣ رقم ٦٦) ومن طريقه أخرجه البيهقي في  
الخلافيات (٣/٩٦ رقم ٩٧) من طريق أبيأسامة عنه به.  
وأخرجه الترمذى في السنن (١/٩٥ رقم ٦٦) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق  
(٤٢/١).

وأخرجه ابن الجارود في المتنى (١/٥٤ رقم ٤٧ - غوث) والطوسى في مختصر  
الأحكام (١/٢٥١ رقم ٥٥) وابن المنذر في الأوسط (١/٢٦٩ رقم ١٨٨) وابن حبان  
في الثقات (٧/٥٤٨) والدارقطنى في السنن (١/٢٩) والبيهقي في الكبرى (١/٢٥٧)  
وفي الخلافيات (٣/٩٦ رقم ٩٦٦) والحافظ في موافقة الخبر الخبر (١/٤٨٥) كلهم  
من طرق عن أبيأسامة عنه به.

وقد توبع محمد بن كعب:

فيما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٧٠٩ رقم ١٠٦٢ - ابن عباس)  
والدارقطنى في السنن (١/٣١ - ٣٢) ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٣/٢٠٢ رقم  
٩٧٤) من طريقين عن يعقوب بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال حدثني  
عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن رافع عنه به.  
وهذه متابعة حسنة كما قال الدارقطنى في العلل (١١/٢٨٨).

ومن الشواهد:

ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه (٥/٢٢٤ - بيان الوهم) ومن طريقه ابن  
عبد البر النمرى في الاستذكار (٢/١٠٨ رقم ١٦٠٨).  
وأخرجه محمد بن عبد الملك في مستخرجه على أبي داود (٥/٢٢٥ - بيان الوهم)  
ومن طريقه ابن حزم في المحل (١/١٥٥).

كلاهما (قاسم و محمد) عن محمد بن وضاح ثنا أبو علي عبد الصمد بن أبي سكينة وهو ثقة ثنا عبد العزيز بن أبي حازم أبو تمام عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال قالوا يا رسول الله إنك تتوضأ من بشر بضاعة وفيها ما ينجي الناس والخائض والخيف فقال رسول الله ﷺ: «الماء لا ينبعجسُه شيءٌ».

قال ابن حزم (٦٠/٦٠ - البدر المنير): هذا حديث صحيح جميع رواته معروفون عدول اه.

#### دراسة الإسناد:

- محمد بن وضاح القرطبي قال عنه الذهبي في النباء (٤٤٥/١٣): الإمام الحافظ محمد الأندلس اه.
- عبد الصمد بن أبي سكينة الحلبي قال عنه ابن حزم في الإيصال (١٥٥/٥٥) - الإعلام بسته): ثقة مشهور اه.

وقال الحافظ في التلخيص (١٣/١): ابن أبي سكينة الذي زعم ابن حزم أنه مشهور قال ابن عبد البر وغير واحد: إنه مجھول ولم نجد عنه راوياً غير محمد بن وضاح اه. قلتُ: الذي يظهر لي تقديم كلام ابن حزم لأنّ ابن عبد البر جھلهُ وغيره علِمهُ وفي المحتوى روى ابن حزم الحديث من طريق ابن وضاح قال ثنا أبو علي عبد الصمد بن أبي سكينة - وهو ثقة - فهنا احتمال قويٌّ جداً أن يكون المتكلّم هو ابن وضاح والله أعلم. كما أنّ المتجليلي من علماء الأندلس ذكره (١٥٥/١ الإعلام بسته و ٥٧/٢ - البدر المنير) فقال: إنّ ابن وضاح لقيه بحلب ويروى عن سهل بن سعد في بشر بضاعة من طرق هذا خيرها اه.

- عبد العزيز بن أبي حازم المدني قال عنه الحافظ في التقريب (٦١١ رقم ٤١٦): (صدوق فقيه من الثامنة).

## خطورة نقد الأحاديث

لـ ٦٣

- سلمة بن دينار أبو حازم المدني قال عنه الحافظ في التقريب (٣٩٩ رقم ٢٥٠٢):  
(ثقة عابد من الخامسة).

وقد توبع عبد العزيز:

فيما أخرجه الدارقطني في السنن (٢٩/١) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق  
(٣٩/١).

قال الدارقطني: حدثنا محمد بن الحسين الحراني نا علي بن أحمد الجرجاني نا محمد بن  
موسى نا فضيل بن سليمان النميري عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ  
قال: «الماء لا ينبع حسنه شيء».

دراسة الإسناد:

- محمد بن الحسين الحراني كان أحد الثقات وكان شيخاً ثقة مستوراً حسن المذهب  
(تاریخ بغداد ٢٤٢ / ٢).

- محمد بن موسى الحرشي قال عنه الحافظ في التقريب (٩٠٠ رقم ٦٣٧٨): (لَيْنَ مِن  
العاشرة). قلت: كذا قال رحمه الله والأقرب فيه ما قاله الذهبي في الكافش (٢٢٥ / ٢)  
رقم ٥١٧٧): صويلح وَهَاهُ أبو داود وقواه غيره اه. وقال في الميزان (٤ / ٥٠ رقم  
٨٢٣١): من شيوخ الأئمة صدوق. وقال أبو داود ضعيف اه.

- فضيل بن سليمان النميري قال عنه الحافظ في التقريب (٧٨٥ رقم ٥٤٦٢):  
(صدق له خطأ كثير من الثامنة).

قبول العلماء للحديث وتقويتهم له:

تلقي العلماء هذا الحديث بالقبول وصححوه وإليك بعض أقوال أهل العلم فيه:  
قال الشافعي في اختلاف الحديث (١١٠): حديث بشر بضاعة يثبت بشهرته وأنه  
المعروف اه.

وقال الحافظ في موافقة الخبر (٤٨٦ / ١): نقل الميموني عن أحمد بن حنبل أنه

## نَطْوَرَةُ نَقْدِ الْأَحَادِيثِ

صَحَّحَهُ وَكَذَا نَقْلٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْنَى.

وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ الْمَنْذُرِ وَالْحَاكمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ أَه.

وَقَالَ التَّرمِذِيُّ فِي السَّنْنَ (٩٦/١): هَذَا حَدِيثُ حَسْنٍ وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسَامَةَ هَذَا  
الْحَدِيثِ فَلَمْ يَرُوْ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَئْرِ بَضَاعَةٍ أَحْسَنَ مَا رَوَى أَبُو أَسَامَةَ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ أَه.

وَالْحَدِيثُ حَسَّنَهُ الطَّوْسِيُّ فِي مُختَصَرِ الْأَحْكَامِ (٢٥٢/١) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثُ حَسْنٍ  
وَقَدْ جَوَّدَ إِسْنَادَهُ أَبُو أَسَامَةَ لَمْ يَرُوْ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَئْرِ بَضَاعَةٍ أَحْسَنَ مَا رَوَى أَبُو  
أَسَامَةَ أَه.

وَقَالَ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي الْعَلَلِ (٢٨٨/١١): وَقَالَ فِي الْعَلَلِ: أَحْسَنَهَا إِسْنَادًا حَدِيثُ  
الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَحَدِيثُ ابْنِ إِسْحَاقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلْمَةَ أَه.

وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَحِ (١١١/٢ - الْإِسْتَذْكَارُ): هَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي بَئْرِ بَضَاعَةٍ أَه.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي عَارِضَةِ الْأَحْوَذِيِّ (٨٤/١): حَدِيثُ بَئْرِ بَضَاعَةٍ لَا بَأْسَ بِهِ أَه.

وَالْحَدِيثُ حَسَّنَهُ الْقَرْطَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٥٠/١٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَانِ فِي بِيَانِ الْوَهْمِ (٥/٢٢٤).

وَصَحَّحَهُ النَّوْوَيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (١/١٢٤).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ تِيمِيَّةَ فِي الْمَجْمُوعِ (٢١/٢١، ٣٢، ٣٧، ٤١).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِيِّ فِي الْمُحرَرِ (١/٨٢): فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ اختَلَافٌ لَكِنْ

صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَجَابِرَ أَه.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ قَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ فِي تَهْذِيبِ السَّنْنِ (١/٦٧).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَمْرَاءَ فِي مَوْافِقَةِ الْخَبَرِ الْخَبَرِ (٤٨٦/١) فِي طَرِيقِ أَبِي أَسَامَةَ: هَذَا

حَدِيثُ حَسْنٍ أَه.

وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمحل (١٥٦/١). وكذا صححه لغيره الألباني في الإرواء (٤٥ رقم ١٤). فهذا الحديث كما ترى صحيح - والله الحمد -.

شبهة مَنْ ضعفه:

وقد وقفتُ على قول بعض الناس المعاصرين في رسالة أَلْفَها لرَدَّ هذا الحديث من جهة سنته - ولا مطعن فيه على ما سبق - ومن جهة متنه: فقال: كما أنه لا يُعقل أن النبي ﷺ يتوضأ من هذا ويشرب منه أو يأمر أصحابه بذلك مع ما يُلقى فيها من النجاسات:

الرَّدُّ عَلَى مَنْ اسْتَبَدَّ بِوْضُوءِ النَّبِيِّ مِنْهَا:

قال الماوردي (ت ٤٥٠هـ) راداً على من استدلّ بعدم جواز إضافة الوضوء من هذا البئر للنبي ﷺ وهو أولى بصيانة وضوئه فدلّ على وفاء الحديث: الدليل عليه من طريق المعنى أنه ماء كثير فوجب أن لا ينجس بوقوع نجاسة لم تُعِيرَه قياساً على وقوع البعثة اليابسة فيه<sup>(١)</sup> اهـ.

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ): قد رأيتُ من صُحُفِه واستبعدَ كون النبي ﷺ يتوضأ منها وهذا غلط فاحش، وقد جاء التصریح بوضوء النبي ﷺ منها في هذا الحديث من طرق كثيرة<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): بئر بضاعة بئر كسائر الآبار وهي باقية إلى الآن بالمدينة من الناحية الشرقية.

وإذا كان النبي يتوضأ من تلك البئر التي يُلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتنـنـ فكيف يشرع لنا أن نتنـنـ عن أمر فعله النبي ﷺ وقد ثبت عنه أنه أنكر على مَنْ يتنـنـ

(١) المخاوي (١/٣٣١).

(٢) المجموع (١/١٢٤).

عما يفعله وقال: «ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترَّ خَصَّ فيها والله إِنِّي لأشاكم الله وأعلمكم بحدوده».

ولو قال قائل نتنزه عن هذا الأجل الخلاف فيه فإنَّ من أهل العراق مَنْ يقول الماء إذا وقعت فيه نجاسة نجسته وإنْ كان كثيرًا إِلَّا أن يكون مَا لا تبلغه النجاست ويقدّرونها بما لا يتحرَّك أحد طرفه بتحريك الطرف الآخر و هل العبرة بحركة المتوضئ أو بحركة المغسل على قولين وقدر بعضهم ذلك بعشرة أذرع في عشرة أذرع ويحتاجون بقول النبي ﷺ: «لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» ثُمَّ يقولون إذا تنجست البئر فإنه يتزاح منها دلاء مقدرة في بعض النجاستات وفي بعضها تنزح البئر كلها وذهب بعض متكلّميهم إلى أنَّ البئر تطم فهذا الاختلاف يورث شبهة في الماء إذا وقعت فيه نجاسته؟ قيل: لهذا القائل الاختلاف إنما يورث شبهة إذا لم تتبين سنة رسول الله فأما إذا تبيَّنَ أنَّ النبي ﷺ أرخص في شيء وقد كره أن نتنزه عما ترَّ خَصَّ فيه وقال لنا ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُّخَصِيهِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَغْصِيَّتُهُ». رواه أحمد وابن حزيمة في صحيحه فإنَّ تنزهنا عنه عصينا رسول الله والله ورسوله أحق أن نرضيه وليس لنا أن نغضِّب رسول الله ﷺ لشبهة وقعت لبعض العلماء كما كان عام الحديبية ولو فتحنا هذا الباب لكنَّا نكره لمن أرسل هديًّا أن يستبيح ما يستبيحه الحال خلاف ابن عباس ولكنَّا نستحب للتجنب إذا صام أن يغسل خلاف أبي هريرة ولكنَّا نكره تطهير المحرم قبل الطواف خلاف عمر وابنه ومالك ولكنَّا نكره له أن يلبي إلى أن يرمي الجمرة بعد التعريف خلاف مالك وغيره ومثل هذا واسع لا ينضبط.

وأما مَنْ خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة  عليهم السلام فهم مجتهدون قالوا بمبلغ علمهم واجتهادهم وهم إذا أصابوا فلهم أجران وإذا أخطأوا فلهم أجر والخطأ خطوط عنهم فهم معذورون لا جتهادهم ولأنَّ السنة البينة لم تبلغهم ومن انتهى إلى ما

علمَ فقد أحسن فأما مَن تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة الحال فلم يبق له عذر في أن يتزَّه عما ترَّخص فيه النبي ﷺ ولا يرغب عن سنته لأجل اجتهاد غيره فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه بلغه أنَّ أقواماً يقول أحدهم: أما أنا فأصوم لا أفطر ويقول الآخر فأنا أقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء ويقول الآخر أما أنا فلا آكل اللحم فقال ﷺ: «بَلْ أَصُومُ وَأَفْطِرُ وَأَنَامُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَأَكُلُ اللَّحْمَ فَمَنْ رَغَبَ عَنْ سُنْتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وعلَّم أنَّ طائفة من المتنسبين إلى العلم والدين يرون إنَّ المداومة على قيام الليل وصيام النهار وترك النكاح وغيره من الطيبات أفضل من هذا وَهُم في هذا إذا كانوا مجتهدين معدورون.

ومن علم السنة فرَغب عنها؛ لأجل اعتقاد أنَّ ترك السنة إلى هذا أفضل وإنَّ هذا المدِي أفضل من هدى محمد ﷺ لم يكن معدوراً بل هو تحت الوعيد النبوى بقوله: «مَنْ وَغَبَ عَنْ سُنْتِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(١)</sup> انتهى.

وقال أيضاً: أصل هذه المسألة من جهة المعنى أنَّ اختلاط الخبيث وهو النجاسة بالماء هل يوجب تحريم الجميع أم يقال بل قد استحال في الماء فلم يبق له حكم؟

فالمنجسون ذهبوا إلى القول الأول ثمَّ من استثنى الكثير قال هذا يشَّق الاحتراز من وقوع النجاسة فيه فجعلوا بذلك موضع استحسان كما ذهب إلى ذلك طائفة من أصحاب الشافعى وأحمد وأما أصحاب أبي حنيفة فبنوا الأمر على وصول النجاسة وعدم وصولها وقدرها بالحركة أو بالمساحة في الطول والعرض دون العمق.

والصواب هو القول الأول وآنه متى علمَ أنَّ النجاسة قد استحالَت فالماء طاهر سواء كان قليلاً أو كثيراً وكذلك في المائعات كلها وذلك لأنَّ الله تعالى أباح الطيبات

وحرّم الخبائث والخبيث متميّز عن الطيّب بصفاته فإذا كانت صفات الماء وغيره صفات الطيّب دون الخبيث وجب دخوله في الحلال دون الحرام وأيضاً فقد ثبت من حديث أبي سعيد أنّ النبي ﷺ قيل: له نتوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتنن فقال: «الماء طهور لا يُنْجِسُه شيءٌ».

قال أَحْمَد: حديث بئر بضاعة صحيح وهو في المسند أيضاً عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ قال: «الماء طهور لا يُنْجِسُه شيءٌ». وهذا اللفظ عام في القليل والكثير وهو عام في جميع النجاسات وأما إذا تغيّر بالنجاسة فإنّما حرم استعماله لأنّ جرم النجاسة باق ففي استعماله استعمالها بخلاف ما إذا حالت النجاسة فإنّ الماء طهور وليس هناك نجاسة قائمة وَمَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّه لَوْرَعَ حَمْرًا فِي مَاءٍ وَاسْتَحَالَتْ ثُمَّ شَرَبَهَا شَارِبٌ لَمْ يَكُنْ شَارِبًا لِلْخَمْرِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ حَدَّ الْخَمْرِ إِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِّنْ طَعْمِهَا وَلَوْنُهَا وَرِيحَهَا وَلَوْ صَبَّ لِبَنَ امْرَأَةٍ فِي مَاءٍ وَاسْتَحَالَ حَتَّى لَمْ يَبْقَ لَهُ أَثْرٌ وَشَرَبَ طَفْلٌ ذَلِكَ الْمَاءُ لَمْ يَصُرْ أَبْنَاهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ بِذَلِكِ وَأَيْضًا فِيْنَ هَذَا بَاقٌ عَلَى أَوْصَافِ خَلْقِهِ فَيُدْخَلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» فَإِنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا لَمْ يَتَغَيِّرْ بِالنجاسةِ لَا طَعْمَهُ وَلَا لَوْنَهُ وَلَا رِيحَهِ<sup>(١)</sup>.

مثال آخر:

ماروته عائشة - رضي الله عنها - حيث قالت: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيْ لَيْلَةً لَيْلَةً الْقَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ ﷺ: «قُولِي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عُفُوٌ كَرِيمٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاغْفِ عَنِّي». أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قلتُ: والحديث صحيح بمجموع طرقه وقد كتبتُ فيه جزءاً سميته: «إفحام المتجمّن بتصحيح حديث عائشة اللهم إِنَّكَ عَفُوٌ فَاعفْ عَنِّي».

وكان سبب كتابتي لهذا الجزء أني وقفتُ على مَنْ ضَعَّفَهُ - في الشبكة العنكبوتية - مسندًا ومتناً، يَمْنَنْ لِمَا يتأهَّلُ ويتمرسُ في هذا العلم كما تدلّ طرائقه في دراسة الحديث.

### شبهة نقد متن الحديث:

والذى يَهُمُّنَا في هذا البحث: هو نقد المتن حيث زعم (أنّ متن الحديث يتضمن معرفة ليلة القدر وأنّه يمكن معرفتها وهو مخالف للأحاديث الأخرى فهذه نكارة في المتن).

### أقول والجواب عن هذا الزعم من وجوه:

#### الوجه الأول:

أنّه نقد متن الحديث الثابت الصحيح بلا دليل وحجّة وهذه فلتة منه؛ لأنّها خلاف طريقة أهل الحديث إذا صَحَّ وثبت الحديث وجب التسليم له وعدم معارضته بعقولنا الفارغة.

#### الوجه الثاني:

يُمْا يدلّ على خطورة زعمه السابق (يتضمن معرفة ليلة القدر وأنّه يمكن معرفتها وهو مخالف للأحاديث الأخرى فهذه نكارة في المتن) أنّه يلزم منه تضييف الحديث الذي اتفق البخاري (رقم ٢٠١٤) ومسلم (رقم ٧٦٠) على إخراجه في صحيحيهما من روایة أبي هريرة حَوَّلَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آله قال: «مَنْ قَامَ لِنَلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فأقول: على طريقة الفاسدة الباطلة هذا حديث منكر (يتضمن معرفة ليلة القدر وأنّه يمكن معرفتها وهو مخالف للأحاديث الأخرى فهذه نكارة في المتن).

والآن أقول للمنكر الحديث: إن سلَّمْتَ بأنّ هذا الحديث المتفق عليه منكر المتن سلَّمْتُ لك بأنّ حديث عائشة منكر المتن.

## الوجه الثالث:

أن قوله (إن علمت) مرادها بالعلم هنا (الموافقة) كما في أكثر الروايات (إن وافق) وهذا كما في صحيح مسلم (٦٠ / ١٧٦ رقم) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قال: «مَنْ يَقُولُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُوافِقُهَا أَرَاهُ قَالَ: إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفرَلَهُ». فلا يلزم من الموافقة العلم بالشيء كما في موافقات عمر المشهورة.

## الوجه الرابع:

أن السنة الصحيحة قد بيّنت أمارات تلك الليلة فمن رأى أماراتها قد يحصل له العلم بها فمن أماراتها:

١- أنها في أوتار العشر الأواخر كما قال صلوات الله عليه وآله وسلامه: «الْتَّمُسُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِيَّةِ مِنْ رَمَضَانَ فِي وِثْرٍ».

٢- أن الشمس تطلع في صبيحتها بلا شعاع ضعيفة حراء حتى ترتفع ثم يأتي الشعاع بعد ارتفاعها فقد قال أبي بن كعب أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه أخبرهم بأمارتها: فأمارتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها» وفي رواية: «كأنها طست حتى ترتفع».

٣- أن الملائكة لياتها أكثر من عدد الحصى قال صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ سَابِعَةٌ أَوْ تَاسِعَةٌ وَعِشْرِينَ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لِيَلْتَهَا أَكْثَرَ مِنْ عَدْدِ الْحُصَى».

٤- أن ليتها مشرقة سمحاء طلقة لا حارة ولا باردة ولا يرمى فيها بنجم قال صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ بَلْجَةٍ - أَيْ مُشْرَقَةٍ - لَا حَارَةٌ وَلَا بَارِدَةٌ وَلَا يَرْمَى فِيهَا بَنْجَمٌ وَمِنْ عَلَامَةِ يَوْمِهَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ لَا شَعَاعَ لَهَا».

وقال صلوات الله عليه وآله وسلامه: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَمْحَاءَ طَلْقَةٍ - أَيْ سَهْلَةٍ طَبِيعَةٍ - لَا حَارَةٌ وَلَا بَارِدَةٌ تَصْبِحُ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا ضَعِيفَةٌ حَرَاءً».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): وقد روى في علاماتها أنها ليلة بلجة منيرة وهي ساكنة لا قوية الحر ولا قوية البرد وقد يكشفها الله لبعض الناس في المنام أو اليقظة فيري أنوارها أو يرى من يقول له هذه ليلة القدر وقد يفتح على قلبه من المشاهدة ما يتبيّن به الأمر والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

وذكر الشيخ ابن عثيمين (ت ١٤٢٠هـ) علامات ليلة القدر:

- الطمأنينة أي طمأنينة القلب وانشراح الصدر في تلك الليلة من المؤمن فإنه يجد راحة وطمأنينة وانشراح صدر في تلك الليلة أكثر مما يجده في بقية الليالي.

- أنه قد يرى الله الإنسان الليلة في المنام كما حصل ذلك لبعض الصحابة.

- أن الإنسان يجد في القيام لذة أكثر مما في غيرها من الليالي اهـ<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضًا: فإن قال قائل: هل ينال الإنسان أجرها وإن لم يعلم بها؟

الجواب: نعم ولا شك وأما قول بعض العلماء: إنه لا ينال أجرها إلا من شعر بها فقول ضعيف جدًا لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْسَابًا» ولم يقل عالماً بها ولو العلم شرطًا في حصول هذا الثواب لبيانه الرسول ﷺ<sup>(٣)</sup> اهـ.



(١) المجموع: ٢٨٥ / ٢٥.

(٢) الشرح المترتب (٤٩٨ / ٦).

(٣) الشرح المترتب (٤٩٨ / ٦).

## الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أُسجّل أهمّ الأمور التي تناولتها في البحث:

✿ تعظيم أهل السنة للحديث واتباعهم له.

✿ خطورة القول على الله بلا علم.

✿ خطورة الكلام في الأحاديث النبوية بلا علم وبرهان.

✿ أهلية المتكلم في الأحاديث قبولاً ورداً شرط متفق عليه بين العلماء.

✿ هناك قواعد وأسس مشى عليها أهل العلم عند دراستهم للأحاديث، وكانت محل اعتبار عندهم.

✿ أهمية الإسناد؛ لمعرفة حكم الحديث.

✿ المحدثون تكلموا على أسانيد ومتون الأحاديث خلافاً للمستشرقين إلا أن أساس انطلاقهم السندي، وقد يحكمون على المتن؛ لأمور يعتبرونها.

✿ دقة علم الحديث، وحاجته للإخلاص والتفاني في خدمته.

✿ غلبة الظنّ معهوم بها عند أهل الحديث.

✿ الضعيف لا يجزم بردّه بل يُتوقف عن قبوله حتى تثبت صفة ترجحه للردّ أو القبول.



## **الفهارس العامة**

❖ فهرس الآيات

❖ فهرس الأحاديث النبوية

❖ فهرس الآثار

❖ فهرس الموضوعات



## فهرس الآيات

الآية	الصفحة	رقمها	السورة
﴿وَأَمْنَوْا بِمَا أَنْزَلْتَ مُصَدِّقًا لِّمَا﴾	٤٢	٢٨	البقرة
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقًّا تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾	١٠٢	٣	آل عمران
﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٍ آلُّ عمرانِ ٧ مُحَكَّمٌ﴾	٧	٢٣	آل عمران
﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمْ﴾	١	٣	النساء
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾	٩٣	٢٨	الأَنْعَامُ
﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾	١٥٣	٢٧	الأَنْعَامُ
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوَاحِشِ﴾	٣٣	٤٩	الأَعْرَافُ
﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾	١٠٠	١٧	التوبه
﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتَ آيَاتِهِ﴾	١	١٢	هُودٌ
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾	٩	١٢، ١٣	الْحَجَرُ
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ نَبِيٍّ﴾	٥٢	١٢	الْحِجَّةُ
﴿فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يَخْالِفُونَ﴾	٦٣	٤	النُّورُ
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ﴾	٣٦	٤	الْأَحْزَابُ
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾	٧٠، ٧١	٣	الْأَحْزَابُ



## فهرس الأحاديث النبوية

الحدث	الراوي	الصفحة
ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه	المقدام	١٦، ٤
إنها ليست بنسجس	أبو قتادة	٥٦
تركتم فيكم شيئاً	أبو هريرة	٤
خط لنا رسول الله ﷺ خطأ وخط خطوطاً	عبد الله بن مسعود	٢٧
رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله	عبد الله بن عمر	١٧
فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه	عائشة	٢٣
ظهور إناء أحدكم	أبو هريرة	٥٥
ظهور إناء أحدكم	أبو هريرة	٥٤
ماء ظهور لا ينجسه شيء	أبو سعيد الخدري	٦٠
ماء لا ينجسه شيء	ابن عباس	٦٨
مرة أو مرتين	أبو هريرة	٥٥
من سره أن يحبه الله ورسوله ﷺ	عبد الله بن مسعود	٦٠
من قام ليلة القدر إيماناً	أبو هريرة	٧١، ٦٩





## فهرس الآثار

الصفحة	القاتل	الأثر
١٧	عبد الله بن عمر	اجعل أرأيت باليمن
١٦	سليمان التيمي	أحاديث النبي ﷺ عندنا كالتنزيل
٣٦	عبد الله بن المبارك	الإسناد من الدين
٤٩	ابن عبد الله بن عمر	أعظم من ذلك والله
٣١	الربيع بن خثيم	إن للحديث ضوءاً
٣٧	شعبة	إنما يعلم صحة الحديث بصححة
٢٠	عمر بن عبد العزيز	إنه لا رأي لأحد مع سنة
١٨	سعيد بن المسيب	عشرة من الإبل
١٨	عطاء	ليس الدين بالرأي
١٦	حسان بن عطية	كان جبريل ينزل على النبي ﷺ
٣٧	عبد الله بن المبارك	مثل الذي يطلب أمر دينه
١٨	سهيل	يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم





## فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم طبعة مجمع الملك فهد بن عبد العزيز لطباعة القرآن الكريم بالمدينة النبوية، بالمملكة العربية السعودية.

١ - الأرجوحة المرضية فيما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم الطبعة الأولى (١٤١٨هـ) دار الرأية.

٢ - الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين تأليف: علي بن المفضل المقدسي (ت ٦٦١هـ) تحقيق: محمد العبادي، دار أضواء السلف - الرياض.

٣ - الإرشاد إلى معرفة الأحكام تأليف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، الطبعة الأولى عام (١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض.

٤ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الطبعة الثانية عام (١٤٠٥هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.

٥ - الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر النمرى، تحقيق: القلعجي، دار قتبة - القاهرة، الطبعة الأولى عام (١٤١٤هـ).

٦ - أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رواية عبدوس تحقيق: الوليد بن نبيه، طبعة مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الأولى عام (١٤١٦هـ).

٧ - الاعتبار في الناسخ والمسوخ من الآثار: من آثار الحازمي (٥٨٤هـ) تحقيق راتب حاكمي ط. مطبعة الأندلس، حمص، الأولى عام (١٣٨٦هـ).

٨ - الاقتراح في بيان الاصطلاح تأليف: أبي الفتح محمد بن علي بن دقق العيد

## ٨٢ بحث خلورة نقد الأحاديث

(ت ٢٧٠ هـ)، تحقيق: عامر صبري، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى عام (١٤١٧ هـ).

٩ - الإمام في معرفة أحكام تأليف: أبي الفتح محمد بن علي بن دقق العيد (ت ٢٧٠ هـ)، تحقيق: سعد الحميد، دار المحقق - السعودية، الطبعة الأولى عام (١٤٢٠ هـ).

١٠ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة تأليف: عبد الرحمن المعلمي ط: عالم الكتب، الثالثة، (١٤٠٣ هـ).

١١ - الأوسط في السنن والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن محمد حنيف. الطبعة الأولى. دار طيبة - الرياض.

١٢ - بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها: للطحاوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ). مؤسسة الرسالة بيروت.

١٣ - البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح تأليف: أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، تحقيق: كمال الحوت، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ)، دار الجنان - بيروت.

١٤ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحکام تأليف: أبي الحسن علي بن محمد ابن القطن الفاسي (ت ٦٢٨ هـ) تحقيق: الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ)، دار طيبة - السعودية.

١٥ - التاريخ لابن معين رواية عباس الدوري تحقيق: أحمد نور سيف الطبعة الأولى عام (١٣٩٩ هـ) جامعة الملك عبد العزيز - مكة.

١٦ - التاريخ لابن معين رواية الدارمي تحقيق أحمد بن نور سيف جامعة الملك عبد العزيز.

## **خطورة نقد الأحاديث**

- ١٧ - تاريخ بغداد تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٨ - تاريخ دمشق تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الشافعى (ت ٥٧١ هـ) تحقيق: عمر العمروى، الطبعة الأولى عام (١٤١٨ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ١٩ - تاريخ علماء الأندلس: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي ابن الفرضي. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الطبعة الثانية (١٤١٠ هـ) دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- ٢٠ - التاريخ الكبير تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) تحقيق: عبد الرحمن العلمي، دار الفكر - بيروت.
- ٢١ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف تأليف: أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٢ - التحقيق في أحاديث الخلاف تأليف: أبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق: مسعد السعدنى، الطبعة الأولى عام (١٤١٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٣ - تذكرة الحفاظ تأليف: الحافظ شمس الدين محمد الذهبي ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: عبد الرحمن العلمي طبعة دار الفكر العربي.
- ٢٤ - تعجیل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربع: لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إکرام الله. ط دار البشائر الأولى (١٤١٦ هـ).
- ٢٥ - تعلیقة على العلل لابن أبي حاتم تعلیق: محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، مكتبة أضواء السلف - الرياض،

الطبعة الأولى عام (١٤٢٣هـ).

٢٦ - تغليق التعليق: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: الدكتور / سعيد عبد الرحمن الفزقي. الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) المكتب الإسلامي - بيروت، دار عمار - الأردن.

٢٧ - تقريب التهذيب تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: صغير أحمد الباكستاني الطبعة الأولى عام (١٤١٦هـ) دار العاصمة الرياض.

٢٨ - تلبيس إيليس تأليف: عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي (ت ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٩ - التلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير تأليف: أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) اعتماد: السيد عبد الله المدني اليماني، دار المعرفة - بيروت.

٣٠ - تلخيص المستدرك: تأليف محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) دار المعرفة - بيروت.

٣١ - التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد تأليف: أبي عمر بن عبد البر القرطبي، الطبعة الأولى بال المغرب.

٣٢ - تنقیح تحقیق أحادیث التعليق تأليف: محمد بن عبد الهادی الحنبی (ت ٧٤٤هـ) تحقیق: آیمن شعبان، الطبعة الأولى عام (١٤١٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣ - تهذیب سنن أبي داود تأليف: محمد بن أبي بکر المعروف بابن قیم الجوزی (ت ٧٥١هـ)، تحقیق: أحمد شاکر و محمد الفقی، دار المعرفة - بيروت.

٣٤ - تهذیب التهذیب تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) الطبعة الأولى عام (١٤٠٤هـ) دار الفكر - بيروت.

٣٥ - تهذیب الکمال فی أسماء الرجال تأليف: يوسف بن عبد الرحمن المزی

- (ت ١٤٢ هـ) تحقيق بشار عواد الطبعة الثانية عام (١٤٠٣ هـ) مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٣٦ - التنبهات المجملة على الموضع المشكلة تأليف: صلاح الدين العلائي (ت ١٧٦١ هـ)، تحقيق: مرزوق الزهراني، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، الطبعة الأولى عام (١٤١٢ هـ).
- ٣٧ - الثقات تأليف: محمد بن حبان البستي تحت إشراف: محمد خان الطبعة الأولى: (١٤٠٣ هـ) مطبعة دائرة المعارف - الهند.
- ٣٨ - الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعرف - الرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٠٣ هـ).
- ٣٩ - الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح من المعلول وما عليه العمل تأليف: محمد بن عيسى الترمذى تحقيق: أحمد شاكر وغيره، تصوير: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٠ - الجرح والتعديل تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ) تحقيق عبد الرحمن المعلمى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى عام (١٣٧١ هـ) تصوير دار إحياء التراث العربى بيروت.
- ٤١ - الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح من المعلول وما عليه العمل تأليف: محمد بن عيسى الترمذى تحقيق: أحمد شاكر وغيره، تصوير: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٢ - الجوهر النقي على سنن البيهقى تأليف: علاء الدين بن علي بن التركمانى الماردىنى (ت ١٧٤٥ هـ)، عام (١٤١٣ هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- ٤٣ - الحاوي الكبير تأليف: علي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي بن محمد معوض

وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام (١٤١٤هـ).

٤٤ - الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام تأليف: محمد بن ناصر الدين الألباني.

٤٥ - الدراسة في تخريج أحاديث المداية تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تصحيح: عبد الله المدنى، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٤٦ - الدرر في مسائل المصطلح والأثر أحوجة الألباني، تحقيق: محمد بن محمد الجيلاني، دار الخراز - جدة، الطبعة الأولى عام (١٤٢٢هـ).

٤٧ - ذم الكلام تأليف: عبد الله بن محمد أبو إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الله بن محمد الأنصاري، مطبعة دار الغرباء - المدينة، الطبعة الأولى عام (١٤١٩هـ).

٤٨ - زاد المعاد في هدي خير العباد تأليف: محمد بن أبي بكر الدمشقي تحقيق: الأرناؤوط الطبعة الثالثة عشر (١٤٠٦هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها تأليف: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٤١٧هـ) مكتبة المعارف - الرياض.

٥٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة تأليف: محمد الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٥١ - السنن تأليف: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني تحقيق: فواز زمرلي وخالد السبع، ط: دار الريان، القاهرة الأولى (١٤٠٧هـ).

٥٢ - سنن أبي داود السجستاني تحقيق: عزت عبيد الدعايس وعادل السيد، الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ)، دار الحديث - بيروت.

٥٣ - السنن تأليف: أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) الطبعة الثانية عام (١٤١٢هـ) دار المعرفة بيروت.

٥٤ - سنن الترمذى تحقيق: أحمد شاكر تصوير دار إحياء التراث العربى - بيروت.

- ٥٥ - السنن تأليف: أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) الطبعة الثانية عام (١٤١٢هـ) دار المعرفة بيروت.
- ٥٦ - سنن الدارقطني أبي الحسن علي عمر (ت ٣٨٥هـ)، طبع في مطبعة فالكن، لاہور۔ باکستان.
- ٥٧ - السنن الكبرى تأليف: أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٨ - سير أعلام النبلاء: تأليف محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط وبشار عواد الطبعة الثانية عام (١٤٠٢هـ) مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٥٩ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: لأبي القاسم هبة الله بن حسين الطبرى اللالكائى. تحقيق: الدكتور أحمد سعد الحمدان. دار طيبة - الرياض.
- ٦٠ - شرح السنة تأليف: الحسن بن علي البربهاري (ت ٣٢٩هـ) تحقيق: خالد الردادي، طبعة دار السلف - الرياض، الطبعة الثانية عام (١٤١٨هـ).
- ٦١ - شرح صحيح البخاري تأليف: علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، تحقيق: ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).
- ٦٢ - شرح علل الترمذى: لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلاطى الحنبلي ابن رجب، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) مكتبة الباز - الأردن.
- ٦٣ - شرح معانى الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى تحقيق: محمد زهري النجار، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٤ - صحيح سنن ابن ماجه تأليف: محمد ناصر الدين الألبانى الطبعة الأولى،

مكتب التراث.

٦٥ - صحيح سنن أبي داود تأليف: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ) مكتب التراث.

٦٦ - صحيح سنن الترمذى تأليف: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) مكتب التراث.

٦٧ - صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) الطبعة الأولى (١٤١٢هـ) مؤسسة قرطبة.

٦٨ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة تأليف: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثانية عام (١٤١٢هـ).

٦٩ - الضعفاء تأليف: أبي جعفر محمد العقيلي تحقيق: عبد المعطي قلعيجي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٠ - الطيوريات من انتخاب أبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ) من أصول كتب أبي الحسين الصيرفي الطيوري (ت ٥٠٠هـ)، تحقيق: مأمون صاغرجي و محمد أديب الخادر، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ)، دار البشائر - بيروت.

٧١ - طرح التثريب في شرح التقريب تأليف: أبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦هـ)، طبعة عام (١٤١٣هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧٢ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية تأليف: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ)، دار طيبة - الرياض.

٧٣ - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله تحقيق: وصي الله عباس

الطبعة الأولى عام (١٤٠٨هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.

٧٤ - علل الحديث تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازى طبعة عام (١٤٠٥هـ) دار المعرفة - بيروت.

٧٥ - العلل الكبير للترمذى: بترتيب أبي طالب القاضى، تحقيق ودراسة: حمزة ديب مصطفى: الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) مكتبة الأقصى - عمان.

٧٦ - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه الميمونى تحقيق: وصي الله عباس الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ) الدار السلفية - الهند.

٧٧ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية تأليف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة - لاهور.

٧٨ - عواطف اللطائف من أحاديث عوارف المعارف تأليف: أحمد بن محمد الغمارى (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: أديب الكمدانى و محمد محمود، طبعة المكتبة المكية - مكة، الطبعة الأولى عام (١٤٢٢هـ).

٧٩ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى تأليف: الحافظ ابن حجر تحقيق: الخطيب وتعليق الشيخ ابن باز، طبعة دار المعرفة - بيروت.

٨٠ - فتح البارى شرح صحيح البخارى تأليف: ابن رجب الحنبلي، تحقيق: جماعة من الباحثين الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ) مكتبة الغرباء - المدينة.

٨١ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعرaci تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي الطبعة الثانية عام (١٤١٢هـ)، تصوير دار الإمام الطبرى.

٨٢ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة تأليف: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى، دار الكتب العلمية - بيروت.

## خطورة نقد الأحاديث

- ٨٣ - الكامل في ضعفاء الرجال تأليف: أبي أحمد بن عدي، تحقيق: سهيل زكار وتدقيق: يحيى غزاوي، الطبعة الثالثة (١٤٠٩ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٨٤ - لسان العرب تأليف: محمد بن مكرم بن منظور المصري، الطبعة الأولى عام (١٤١٠ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٨٥ - لسان الميزان تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى عام (١٤٢٣ هـ).
- ٨٦ - الكفاية في علم الرواية تأليف: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٧ - المجموع شرح المهدّب تأليف: يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار الفكر.
- ٨٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية - مصر.
- ٨٩ - محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح تأليف: البلقيني، تحقيق: عائشة بنت الشاطئ، مطبعة دار الكتب - القاهرة.
- ٩٠ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي تأليف: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمي (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: محمد عجاج الخطيب، الطبعة الثالثة عام (١٤٠٤ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٩١ - المحلى تأليف: أبي محمد علي بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر - بيروت.
- ٩٢ - مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله تحقيق: زهير شاويش، الطبعة الثالثة

(١٤٠٨هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت.

٩٣ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية - الهند، الطبعة الأولى عام (١٤٠٨هـ)

٩٤ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري، تحقيق: زهير شاويش، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الأولى عام (١٤٠٠هـ).

٩٥ - مساوىء الأخلاق تأليف: أبي بكر الخرائطي، تحقيق: مصطفى الشلبي، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ)، مكتبة السوادي - السعودية.

٩٦ - المستدرك على الصحيحين: تأليف: أبي عبد الله الحكم النيسابوري، الطبعة الأولى عام (١٣٣٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية - الهند، تصوير دار المعرفة - بيروت.

٩٧ - المسند للإمام أحمد، طبعة المكتب الإسلامي.

٩٨ - المسند لأبي يعلى الموصلی تحقيق: حسن الأسد، الطبعة الأولى عام (١٤٠٤هـ)، دار المأمون - بيروت.

٩٩ - المصنف تأليف: أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ) تحقيق: محمد شاهين، الطبعة الأولى عام (١٤١٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٠ - معالم السنن تأليف: أبي سليمان حمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد شاكر و محمد الفقي، دار المعرفة - بيروت.

١٠١ - معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد تأليف: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبعة مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى عام (١٤٢٠هـ).

١٠٢ - معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين بن فارس تحقيق: عبد السلام هارون، تصوير: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٠٣ - معرفة السنن والأثار تأليف: أحمد بن الحسين البهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق:

- ١٠٤ - سيد كسروي، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام (١٤١٢هـ). معرفة علوم الحديث تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري تحقيق: السيد معظم حسين، المكتبة العلمية - المدينة، الطبعة الثانية عام (١٣٩٧هـ).
- ١٠٥ - المعرفة والتاريخ تأليف: يعقوب بن سفيان الفسوبي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة الأولى عام (١٤١٠هـ).
- ١٠٦ - المعلم بفوائد مسلم تأليف: محمد بن علي المازري (ت ٥٣٦هـ) تحقيق: محمد الشاذلي النيفر الطبعة الثانية عام (١٩٩٢م) دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ١٠٧ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار تأليف: زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة دار طبرية السعودية، الطبعة الأولى عام (١٤١٥هـ).
- ١٠٨ - المغني في الضعفاء تأليف: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: نور الدين عتر، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي - قطر.
- ١٠٩ - المفہم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم تأليف: أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: محی الدین مستو وغيره الطبعة الأولى عام (١٤١٧هـ) دار ابن كثير - بيروت.
- ١١٠ - المنار المنیف في الصحيح والضعیف تأليف محمد بن أبي بکر ابن قیم الجوزیة (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة مطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى عام (١٣٩٠هـ).
- ١١١ - مناهج المحدثین في تقویة الأحادیث الحسنة والضعفیة تأليف: المرتضی الزین، طبعة مکتبة الرشد - الرياض، الأولى عام (١٤١٥هـ).

- ١١٢ - منهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، طبعة مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى عام (١٤١٢هـ).
- ١١٣ - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة تحقيق: محى الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق الطبعة الثانية عام (١٤٠٦هـ).
- ١١٤ - الموطأ لإمام مالك بن أنس الأصبهني (١٧٩هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - مصر.
- ١١٥ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال تأليف محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الطبعة الأولى عام (١٤١٢هـ) دار المعرفة بيروت.
- ١١٦ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح - دمشق، الطبعة الثالثة عام (١٤٢١هـ).
- ١١٧ - نصب الرأية لأحاديث الهدایة تأليف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أعضاء المجلس العلمي بدار البيهيل - الهند، الطبعة الثالثة عام (١٤٠٧هـ)، دار إحياء التراث - بيروت.
- ١١٨ - نقد نصوص حدیثیة تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى عام (١٤٢١هـ).
- ١١٩ - النكت الظراف على الأطراف تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية عام (١٤٠٣هـ).
- ١٢٠ - النكت على مقدمة ابن الصلاح تأليف: محمد بن جمال الدين عبد الله

## خطورة نقد الأحاديث

الزرκشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: زين العابدين بلافريج الطبعة الأولى عام (١٤١٩هـ)  
مكتبة أضواء السلف، الرياض.

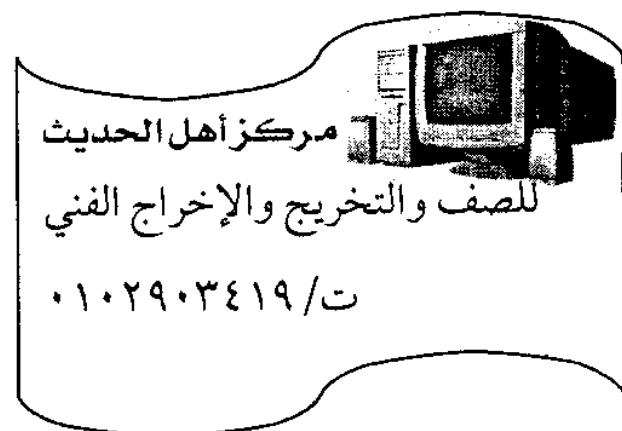


## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣ .....	﴿ مقدمة ﴾
٥ .....	سبب اختيار الموضوع .....
٥ .....	تسمية البحث .....
٥ .....	خطة البحث .....
٦ .....	منهج البحث .....
٧ .....	﴿ الباب الأول: مفهوم النقد عند المحدثين .....
٩ .....	الفصل الأول: تعريف نقد الحديث والكتب المؤلفة فيه .....
٩ .....	تعريف نقد الحديث .....
١١ .....	الكتب المؤلفة فيه .....
١٢ .....	الفصل الثاني: قواعد في نقد الحديث .....
٤٧ .....	﴿ الباب الثاني: نقد الحديث بين القبول والرد .....
٤٩ .....	الفصل الأول: خطورة نقد الحديث .....
٥٢ .....	الفصل الثاني: نقد الحديث المقبول .....
٥٨ .....	الفصل الثالث: نقد الحديث المردود .....
٧٢ .....	﴿ الخاتمة .....
٧٣ .....	﴿ الفهارس العامة .....
٧٥ .....	فهرس الآيات .....

# فهرس الأحاديث

٧٧.....	فهرس الأحاديث
٧٩.....	فهرس الآثار
٨١.....	فهرس المصادر والمراجع
٩٥.....	فهرس الموضوعات





# خطورة نَفَرُ الْجَرِينَ

تأليف

أحمد بن عمر بازمول



دار الأثار جمهورية مصر العربية - القاهرة . هاتف: 6363786

28 ش منشية التحرير - جسر السويس. هاتف وفاكس: 6422323

موقعنا على الانترنت: [www.dar-alathar.net](http://www.dar-alathar.net)

البريد الإلكتروني: [info@dar-alathar.net](mailto:info@dar-alathar.net)